مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **٩٢٦٠**

الثلاثاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد كاميليري/السيدة كاسار	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ماجوميدوف
	إكوادور	السيدة سانشيس إسكييردو
	ألبانيا	السيدة باجراماج
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة طنطاوي
	البرازيل	السيد مونيز بينتو سلوبودا
	سويسرا	السيدة تشاندا
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بوانغا أيونه
	غانا	السيدة بارنور
	فرنسا	السيدة فيريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة براونينغ
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة بوستيل
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

ارتفاع مستوى سطح البحر: آثاره على السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/2023/79)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-04502 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥. واستُؤنِفَت الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينياراندا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الفلبين، بوصفها دولة أرخبيلية تقع أكثر من نصف مدنها ومجتمعاتها المحلية على السواحل، هي أحد أكثر بلدان العالم تأثرا بارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن التغير المناخي بشري المنشأ. وعلى غرار الدول الجزرية الأخرى، بدأنا الآن نشهد ارتفاعا كبيرا في مستوى سطح البحر. وبالنسبة للفلبين، بلغ الارتفاع المسجل في مستوى سطح البحر ٦٠ سنتيمترا، أي حوالي ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي.

وكما نوقش في جلسات مجلس الأمن السابقة، نود أن نؤكد على أهمية عدم التقليل من تأثير المناخ على النزاعات أو المبالغة فيه. فالعلاقة بين المناخ والنزاعات لا تتبع مسارا مستقيما، بل معقدة ودقيقة ومحددة السياق. وفي ذلك الصدد، نؤكد أن المحفل الرئيسي لمناقشة تغير المناخ والالتزامات الدولية التي تتناول مختلف جوانب العمل المناخي هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتُعرّف الفلبين الأمن الوطني بأنه الحالة أو الظروف التي يتم فيها حماية وتعزيز سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ورفاه شعبها وقيمها الأساسية وطريقة حياتها، إلى جانب الدولة ومؤسساتها. وتهدد آثار ارتفاع مستوى سطح البحر جميع عناصر الأمن هذه وتشكل على وجه التحديد تهديدا لحياة الفلبينيين وسبل عيشهم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الساحلية. ولذلك، من المهم التأكد من أن المناقشات حول آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن تركز دائمًا على الناس. وآثار ارتفاع مستوى سطح البحر على كيان الدولة والأمن بعيدة المدى ويمكن أن تشمل فقدان الأراضي ونزوح السكان وما يصاحب ذلك من توترات تتعلق بالحصول على الموارد وسبل العيش والخدمات.

ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر استقرار الحدود. وفي الفلبين، نحذر من الاستنتاجات التي تحبذ خطوط الأساس المتنقلة من دون إيلاء اعتبار لممارسات الدول التي يمكن إثباتها والاعتقاد بالإلزام بشأن هذه المسألة. ونحن أكثر ميلا إلى تأييد مبدأ استمرار حيازة واضع اليد، الذي سمح في الماضي للدول المستقلة حديثا بالحفاظ على حدودها البحرية. ويقرن مبدأ استمرار حيازة واضع اليد بين اليقين والقدرة على التنبؤ والاستقرار عندما يتعلق الأمر بالحدود ويمكن أن يفيد أيضا في منع النزاع بشأن الحدود. ونرحب بقرار لجنة القانون الدولي العمل في ثلاثة مجالات رئيسية تتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر – قانون البحار والهجرة القسرية وحقوق الإنسان ومسائل كيان الدولة والأمن الدولي. ويؤمل أن يحقق هذا العمل بعض اليقين بشأن تداعيات هذه الظاهرة على النظام القانوني الدولي.

ونأمل أيضا أن تأخذ الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في الحسبان تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وتوقعاتها وتوصياتها، بما في ذلك أنه من المتوقع أن يكون ارتفاع مستوى سطح البحر في نهاية القرن أسرع في جميع السيناريوهات وأن تستمر العوامل البشرية غير المناخية في زيادة تأثر المجتمعات الساحلية وضعفها. وسيكون لارتفاع مستوى سطح البحر تأثير خطير على النظم الإيكولوجية الساحلية على مدار القرن. وستزداد أضرار الفيضانات السنوية المتوقعة بمقدار مرتين إلى ثلاث مرات من حيث الحجم بحلول عام ٢١٠٠. وسيتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورسم مسارات إنمائية مقاومة للمناخ جزئيا على بذل جهود تخفيف طموحة ومستدامة من أجل احتواء ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى جانب إجراءات فعالة للتكيف للحد من آثاره ومخاطره.

وينبغي أن نسترشد بتقارب الآراء العلمية بشأن سبيلنا للمضي قدما في تنفيذ برنامجنا الأمني المشترك فيما يتعلق بمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وأن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة. إن تأثير تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، قد أدى إلى تفاقم مواطن ضعفنا. وعدم قدرتنا على التكيف معه يمكن أن يحول التهديدات الأمنية المحتملة إلى تهديدات حقيقية – من فقدان سبل العيش والهجرة غير النظامية إلى انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، وربما حتى الخسارة المحتملة للأراضي جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. ومن ثم، نعتقد أن الاستجابات الحازمة أساسية للتصدي لتلك التحديات. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نحن بحاجة إلى العمل لمنع نشوب النزاعات المحتملة نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. ونسلم بأن ارتفاع مستوى سطح البحر يمكن أن يكون له تأثير محتمل على الحدود البحرية. وفي تلك الحالة، يتعين علينا أيضا التأكد من عدم تأثر اتفاقات الحدود البحرية. وينبغي الحفاظ على سلامة اتفاقات الحدود البحرية القائمة.

ثانيا، يتعين علينا اتخاذ تدابير ملموسة لبناء القدرة الوطنية على الصمود. والخطر الحقيقي لتغير المناخ على كوكبنا، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر، يتطلب اتباع سياسات استراتيجية واتخاذ تدابير عملية. إذ تحتاج البلدان المتضررة إلى قدرة على التكيف وقدرة قوية على الصمود، لأن مسؤولية التصدي للأثر الأمني لتغير المناخ تقع على عاتق البلدان المعنية. وينبغي اتخاذ تدابير لمساعدة تلك البلدان استنادا إلى احتياجاتها وأولوياتها.

ثالثا، إننا بحاجة إلى تعزيز تعاوننا وتبادل المعلومات. ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة في تآزر وفقا لاختصاصات كل جهاز من أجهزتها وولايته. فتغير المناخ وآثاره الأمنية ذات الصلة، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، مجال معقد جدا، مما يجعل استجابة أي جهة فاعلة بمفردها أمرا مستحيلا وغير واقعي. ولذلك، من المهم تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين جميع كيانات الأمم المتحدة لكفالة وجود استراتيجيات استجابة فعالة.

ويجب على مجلس الأمن أن يوحد جهوده للاستجابة على نحو أفضل للأثر الأمني لتغير المناخ، وليس التصدي لتغير المناخ نفسه. ولا بد أن تظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنتدى الرئيسي لمعالجة تغير المناخ ودعم مبادئ اتفاق باريس. وينبغي أن تكون جميع التدابير التي يتخذها مجلس الأمن واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ متكاملة. وإندونيسيا، من جانبها، على استعداد للإسهام في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك أثر ارتفاع مستوى سطح البحر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتقدم أوتياروا نيوزيلندا بالشكر لمالطة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلام والأمن الدوليين. وتؤيد نيوزيلندا البيانين اللذين سيُدلى بهما باسم منتدى جزر المحيط الهادئ وبالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

يتفق العلماء على مستوى العالم على أن تغير المناخ يزيد من تواتر وحدة الظواهر الجوية الشديدة الوطأة وأن هذه الآثار ستستمر في التفاقم في المستقبل. وكما أشارت السيدة باسيسي صباح اليوم، فقد أعلنا أمس حالة الطوارئ الوطنية في بلدي، نيوزيلندا، في أعقاب إعصار غابرييل والضرر الواسع النطاق الذي سببه ذلك الحدث الجوي الذي لم يسبق له مثيل. وهذه ليست سوى المرة الثالثة في تاريخنا التي تُعلن فيها حالة الطوارئ الوطنية.

إن تغير المناخ عامل مضاعف للخطر. فهو يضخم ويزيد تعقيد التهديدات الأمنية الحالية. ومع استمرار تسارع آثار تغير المناخ، ستؤثر التداعيات المرتبطة به تأثيرا جوهريا على الأمن العالمي. ولا يزال تغير المناخ أكبر تهديد وجودي يواجه المحيط الهادئ الأزرق. وقد أعلن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ أن منطقة المحيط الهادئ تواجه حالة طوارئ مناخية تهدد نظمها الإيكولوجية وسبل عيش شعوبها وأمنهم ورفاههم. وذلك القول تدعمه أحدث الأدلة العلمية والواقع اليومي المعاش في مجتمعات المحيط الهادئ.

وسيكون ارتفاع مستوى سطح البحر أحد أهم آثار تغير المناخ في المحيط الهادئ. وتشهد بعض البلدان الجزرية في المحيط الهادئ ارتفاعا في مستوى سطح البحر أكبر بأربعة أضعاف من المتوسط العالمي. وفي حين أن ارتفاع مستوى سطح البحر يتباين بين الدول والمناطق في شدته وآثاره، فإنه ظاهرة ستكون لها آثار على جميع الدول وستشكل تهديدات محددة لسلام وأمن المجتمع الدولي بأسره.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يؤثر بالفعل على المجتمعات الضعيفة ويقلل من قابلية الدول المنخفضة للسكنى. وهذه الظاهرة قد تؤدي إلى إغراق الأماكن المنخفضة التضاريس. ومن شأن ذلك أن يسبب ضررا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا هائلا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتعاون المجتمع الدولي لوضع استجابات لهذه المسائل.

كما تثير آثار ارتفاع مستويات سطح البحر أيضا مسائل قانونية مهمة ذات صلة بالسلام والأمن الدوليين. فالمناطق البحرية وحقوق الموارد التي تقترن بها ضرورية لاقتصادات البلدان وهوياتها وأساليب حياتها، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونؤيد إعلان الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ الصادر في عام ٢٠٢١. فالإعلان، الذي أصدره قادة منتدى جزر المحيط الهادئ ويرتكز بقوة على أولوية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يحدد الموقف الجماعي لمنطقتنا بشأن كيفية تطبيق اتفاقية قانون البحار في حالة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ لتعزيز الاستقرار واليقين القانونيين بشأن المناطق البحرية. وتقدر نيوزيلندا مستوى الدعم الدولي الذي تلقاه الإعلان. ونتطلع إلى التعاون المستمر مع المجتمع الدولي لكفالة الحفاظ على الحقوق والاستحقاقات البحرية التي تعتمد عليها دول كثيرة، بما يتسق مع مبادئ الإنصاف واليقين والاستقرار التي تقوم عليها الاتفاقية.

وأقر قادة منطقة المحيط الهادئ أيضا بأهمية النظر في الحفاظ على كيان الدولة وحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر. ويعكف أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، بمن فيهم أوتياروا نيوزيلندا، على دراسة هذه المسائل ويسترشدون ويستنيرون في ذلك بمبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة والأطر والمعايير الدولية ذات الصلة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعلق على مبادرة فانواتو لاستصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن المناخ. إن نيوزيلندا عضو فخور في الفريق الأساسي الذي يدعم تلك المبادرة بسبب اهتمامنا النشط بتوضيح الآثار القانونية الدولية لتغير المناخ.

وأود أن أؤكد أن أوتياروا نيوزيلندا ملتزمة بدعم البلدان في اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر من أجل بناء مستقبل أكثر أمانا وازدهارا واستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن مسألة ملحة جدا. كما أشكر مقدمي الإحاطات على توفير سياق مهم لمناقشة اليوم المفتوحة.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن ما يقدر بنحو ٦٨٠ مليون شخص من سكان المجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم معرضون بشكل خاص لآثار تغير المحيطات والغلاف الجليدي، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، وما يتصل بذلك من فقدان التنوع البيولوجي.

ويواجه مواطنو الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما بلدان الجزر المرجانية المنخفضة، تهديدا وجوديا بأن تصبح بلدانهم غير صالحة للسكنى أو حتى الغمر الجزئي أو الكلي للأقاليم البرية. وإذا ما غمرت المياه الإقليم البري لشعب ما، فأين يذهبون، كشعب، وكيف يحافظون على ثقافتهم وتراثهم؟ وكيف يمكن الحفاظ على السيادة

وما هي الآثار المترتبة على المناطق البحرية للدولة؟ وقد طرحت الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه الأسئلة على مدى عقود وحان الوقت لأن نجد معا إجابات واضحة. وبينما تنظر لجنة القانون الدولي في الجوانب القانونية لهذه المسائل، نرحب ترحيبا خاصا بمناقشات اليوم بشأن الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن.

وتأتي هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب نظرا للدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن في تعزيز فهم أكبر للمسائل المطروحة من أجل إعداد الناس وحمايتهم في الوقت الذي يجبرهم فيه تغير المناخ على التكيف والانتقال في نهاية المطاف. ومحنة المجتمعات المحلية اليوم في المناطق الساحلية المنخفضة هي محنة المجتمع العالمي غدا. وأود، سيدي الرئيس، أن أتناول الأسئلة التوجيهية ذات الصلة التي طرحتموها.

إن ثمة أدلة متزايدة على أن تغير المناخ عامل لا يستهان به من العوامل المضاعفة للمخاطر، خاصة عندما يقترن بعوامل أخرى مثل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وضعف إدارة الموارد. وتماشيا مع ولاية مجلس الأمن المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، يضطلع المجلس أيضا بدور في زيادة الوعي بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، وهو دور لا يقتصر على الحالات التي يمكن فيها أن يمنع ذلك خطر الانتكاس إلى النزاع أو يساعد في تقليله، ولكنه يشمل أيضا الحالات ذات الصلة بتعزيز الأمن البشري. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده للحد من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي القرارات ذات الصلة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة للسلام، يجب على المجلس أن يواصل النظر في الدور الداعم للمنظمة في مساعدة الدول على التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معها بغية التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وينبغي للمجلس أن يطلب صراحة إلى الأمم المتحدة أن تواصل بناء قدراتها وخبراتها في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وأن يعزز تعاون بعثات الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة في تلك العملية.

وبعض البلدان، مثل فيجي، أحرزت بالفعل تقدما في التشريعات والخطط الوطنية بشأن كيفية التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، ويمكن لتبادل الأفكار والدروس المستفادة بين أكثر البلدان تضررا من ارتفاع مستوى سطح البحر أن يحدد مداخل يمكن للأمم المتحدة وسائر أعضائها أن يساعدوا من خلالها في دعم المشاركة الوطنية والإقليمية في التصدي لمخاطر المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن.

إن حماية سيادة الدول وحقوق الإنسان للأفراد مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال بلدان الأمم المتحدة واثقة من أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار، هي الإطار المناسب للتصدي بنجاح لتلك التحديات وغيرها من التحديات الناشئة.

ولكن لم تُكتشف بعد بشكل كامل التداعيات الأمنية العالمية على الدول ومواطنيها المترتبة على غمر المياه لأراضي بلدانهم بالكامل. ولضمان إيجاد حلول تعزز السلم والاستقرار من الضروري أن نسعى معا إلى تكوين فهم أعمق لكيفية تأثير تغير المناخ على حالة السلم والأمن في بلدان وسياقات محددة، بل وأيضا التحديات ذات الصلة. وكنقطة بداية، نؤكد من جديد دعمنا للتقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام عن هذا الموضوع ولإدراج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في التقارير القطرية المقدمة إلى المجلس.

أخيرا، يجب ألا نتوقف أبدا عن البحث عن الفرص. نحن نعلم أن إدارة الموارد الطبيعية الشاملة للجميع هي مفتاح السلم والأمن. وحيثما تستثمر الحكومات في التشريعات والقدرة على إفادة جميع المجتمعات المحلية فيمكن لثمار السلام المرتبطة بذلك أن تقلل من خطر النزاع. إن اتخاذ إجراءات لمكافحة أزمة المناخ التي نواجهها بشكل جماعي هو أمر أساسي. وإشراك الأشخاص المناسبين أمر حتمي. فيجب أن تكون مشاركة أصحاب الحقوق، وخاصة النساء والشباب والمجتمع المحلي، في صميم تلك الجهود من أجل ضمان أن تكون الحلول

بملكية وقيادة محليتين، وأن يتم تمكين الفئات المهمشة، وألا نضر دون قصد من نسعى إلى حمايتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): فييت نام هي من أشد البلدان الساحلية تضررا من تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة. إن ما يقرب من ١١ إلى ٢٦ في المائة من سكان فييت نام، ومعظمهم في الدلتا المنخفضة لنهر الميكونغ والنهر الأحمر، يواجهون مخاطر متفاوتة من غمرها بالمياه، وذلك حسب السيناريوهات المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر.

ولهذا السبب تفهم فييت نام بشكل مباشر الآثار الضارة المتعددة الأوجه لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن، وحتى على وجود الدول. فيمكن لارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الأخرى أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وبالتالي إلى زيادة مخاطر عدم الاستقرار وانعدام الأمن مع تغذية الظروف المفضية للنزاعات المحتملة. وهذا هو السبب في أن هذا الموضوع عزيز على قلوبنا وكان دائما على رأس أولوياتنا في منصات متعددة، بما في ذلك خلال فترة ولايتنا كعضو منتخب في مجلس الأمن في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. لقد نظمت فييت نام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ جلسة لمجلس الأمن بصيغة "آريا" بشأن نفس المسألة التي نناقشها اليوم. ولهذا السبب أيضا نعتقد أن التصدي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر هو أمر حاسم للسلم والأمن والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

وينبغي أن تكون مكافحة تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر شاملة، وهي تتطلب جهودا متضافرة تجعل الناس محور الحل. وينبغي أن تسير تلك الجهود جنبا إلى جنب مع المبادرات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، مثل الفقر وعدم المساواة.

ينبغي تعزيز مختلف آليات تسوية المنازعات. وينبغي تنفيذ الالتزامات الدولية بالكامل. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام ودعم خاصين للدول الضعيفة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

كما ينبغي زيادة تعزيز دور وتنسيق أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. إننا ندعم قرار مجلس حقوق الإنسان السنوي بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان لضمان العدالة المناخية العالمية. وفييت نام هي أيضا من بين المجموعة الأساسية التي صاغت وتؤيد بقوة قرارا للجمعية العامة، بادرت به فانواتو، والذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الواجبات التي تتحملها الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. ونحن نؤيد الجهود الجارية التي يبذلها فريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي من أجل تحديد الآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر.

ويتعين على مجلس الأمن أن يراعي التداعيات الأمنية المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر وأن يسهم في الجهود العالمية المبذولة للتصدي لآثار ذلك التهديد العالمي بأكثر الطرق شمولا. وينبغي للمجلس أن ينظر في تنظيم المزيد من الإحاطات التي يقدمها علماء وخبراء والاستفادة من الخبرة الدولية والإقليمية بشأن أثر ارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن.

وينبغي للمجلس أن ينظر في إنشاء قاعدة بيانات شاملة للأمم المتحدة بشأن الآثار المتعددة الأبعاد لارتفاع مستوى سطح البحر بغية تيسير عملية صنع القرارات المتعلقة بالعمل المناخي العالمي. كما ينبغي للمجلس أن ينظر في اعتماد نظام للإنذار المبكر بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر في مناطق النزاعات. فلا يمكن كسب المعركة ضد تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر دون بذل جهود متضافرة وشراكة شاملة. ويضطلع مجلس الأمن بدور هام في هذا المسعى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أهنئ مالطة على توليها الرئاسة هذا الشهر وأن أشكر مالطة على تنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر.

وتؤيد سلوفينيا البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلة ناورو، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، وممثل الاتحاد الأوروبي. ونود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

تغير المناخ ليس شاغلا بيئيا فحسب بل يشكل أيضا تهديدا كبيرا للأمن العالمي. فهو يعرض للخطر وجود البشرية ذاته. وأثر تغير المناخ على ارتفاع مستوى سطح البحر هو أحد أهم مظاهر ذلك، لأنه يهدد السلامة الإقليمية لدول، ويعرض سبل العيش للخطر، ويفاقم أزمات إنسانية، ويزيد من توترات اجتماعية ويدفع الناس إلى الانتقال. كما أنه يهدد الوجود ذاته للدول الجزرية المنخفضة والصغيرة. فينبغي ألا يكون هناك شك في أن تلك الدول تستحق أقصى درجات اهتمامنا ودعمنا. حتى في بلدي، سلوفينيا، وهو أحد أقل البلدان تضررا على الصعيد العالمي، تشير توقعاتنا الحالية إلى أن مستوى سطح البحر سيرتفع ٣٠ سنتيمترا على الأقل بحلول نهاية القرن – وفي أسوأ السيناريوهات مترا كاملا – تاركا مناطقنا الساحلية مغمورة بالمياه بنسبة ٤٠ في المائة من الوقت.

وأود أن أطرح النقاط الأربع التالية بشأن الموضوع قيد النظر.

أولا، يجب أن نعمل معا لتنفيذ تدابير للتخفيف من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر مع دعم المجتمعات المتضررة في الوقت نفسه، بما في ذلك من خلال الاستثمار في جهود التكيف والقدرة على الصمود. وتنضم سلوفينيا إلى الذين يزيدون مساهماتهم في تحقيق تلك الغاية. إن شدة التأثير تتطلب تضامنا عالميا. ويجب أن نقف إلى جانب البلدان التي هي في أمس الحاجة إلينا.

ثانيا، يجب أن تركز الأمم المتحدة بشكل أكثر منهجية وطموحا على التفاعلات بين تغير المناخ والأمن العالمي، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن. إننا نشيد بمالطة على طرح هذا الموضوع على المجلس. فمن خلال إعطاء الأولوية لهذه المسائل، بما في ذلك إجراء مناقشات على أعلى مستوى سياسي، يمكننا أن نمنع العالم من أن يصبح أكثر ظلما وتفاوتا بشكل خطير. إن بناء القدرة على الصمود في المناطق الضعيفة ومع الفئات الضعيفة هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وينبغي أن نولي اهتماما خاصا للنساء والأطفال والشباب وكبار السن، لأن تغير المناخ يتطلب منا تقدير أهمية الإدماج الاجتماعي والحكم الرشيد. ويجب أن تظل الصلة الثلاثية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في صميم أي جهد يرمي إلى تحقيق الأمن والرفاه العالميين.

ثالثا، بوصف سلوفينيا الرئيس المقبل لاتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، المعروفة أيضا باتفاقية برشلونة، التي هي المنبر الرئيسي لتعددية الأطراف البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنها ملتزمة بحماية النظام الإيكولوجي البحري وتدرك أهميته للسلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي الختام، لا يزال بلدي، سلوفينيا، على استعداد لمواصلة العمل على الصعيد العالمي وبشكل استباقي بشأن هذه المسألة الهامة في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة ناربايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب شيلي عن امتنانها لمالطة على هذه المناقشة الهامة.

وأود أن أثير في هذا البيان أربع أفكار رئيسية.

أولا، لهذه المسألة أهميتها في مجلس الأمن. فقد أصبح من الواضح في السنوات الأخيرة أن تغير المناخ هو عامل مضاعف للخطر، حيث يعمل بالاقتران مع عوامل اجتماعية واقتصادية و/أو سياسية على مفاقمة خطر العنف وزيادة حدة عوامل مسببة للنزاع مثل انعدام الأمن الغذائي والأزمات الاقتصادية والهجرة. وهو بهذه الطريقة يسهم في إدامة نزاعات قائمة ويزيد من صعوبة القضاء عليها. وقد اعترف الأمين العام بذلك في عام ٢٠٠٩ في تقريره الذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ (A/64/350).

إننا ندرك ضعفنا أمام تغير المناخ، حيث أن في شيلي سبعة من معايير الضعف التسعة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وعلى وجه الخصوص، يود وفد بلدي أن يذكّر بالاجتماعين اللذين عُقدا بصيغة آريا، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢١، واللذين يستكملان

جلسة اليوم بما تضمناه من أوجه تآزر كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات أخرى بصيغة آريا وجلسة خاصة للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8864).

ثانيا، ترى شيلي أنه من الأهمية بمكان مواصلة مناقشة مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر، كونها أحد أكثر الآثار الملموسة لتغير المناخ الذي تفاقم جراء النشاط البشري. وتقر شيلي بالتحديات الأمنية المحلية والإقليمية والدولية الناجمة عن هذه الظاهرة. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة بغية التعاون مع المجتمعات المحلية الأكثر تضررا وتجنب وقوع كارثة من شأنها أن تؤثر على أمن أجزاء واسعة من المناطق في جميع أنحاء العالم، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ حيث يقع بلدنا ونشارك في البحث عن حلول. ويجب أن نعتمد نهجا شاملا قائما على الإسقاطات العلمية إلى جانب استراتيجية للبنى التحتية لكفالة القدرة على الصمود والمشاركة النشطة للمجتمعات المحلية المعنية.

ثالثا، تقدر شيلي الدراسة التي تجريها لجنة القانون الدولي والتي تغطي مواضيع يمكن أن توفر لنا إجابات هامة فيما يتعلق بحماية الأشخاص المتضررين واستقرار الحدود البحرية ومسائل أخرى. واستنادا إلى تلك العملية الجارية، يجب أن يراعي مجلس الأمن مبادئ معينة، من قبيل الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وواجب التعاون ومبدأ تغريم المُلوث ومبدأ السلامة الإقليمية والاستقرار القانوني فيما يتعلق بالحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والالتزامات المتعلقة بعدم الإعادة القسرية للأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر إلى دول ثالثة.

رابعا، نؤكد أن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بالكوارث المتصلة بالمناخ. وتتعدد أبعاد الأسباب الكامنة وراء هذا التفاوت وتتراوح بين العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية. وعلاوة على ذلك، يفاقم استمرار افتقار الاستجابة الإنسانية إلى منظور مراع لنوع الجنس التأثير غير المتناسب لحالات الطوارئ المناخية. ويمكن للمجلس أن يستجيب للترابط الثلاثي بين عدم المساواة بين الجنسين وهشاشة الدولة وقابلية التضرر من تغير المناخ بعدة طرق. ويجب أن تعترف قراراته بالطابع المتداخل لتلك المسائل وأثرها المحدد على السلام والأمن الدوليين، وأن تنص على مهام صادر بها لمعالجتها. وقد حال عدم مشاركة المرأة مشاركة كبيرة في وضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ دون إدماج المنظور الجنساني اللازم، وهو أمر بالغ الأهمية لتلبية احتياجات المرأة المحددة والمتباينة.

وترى شيلي أن من شأن إصدار محكمة العدل الدولية لفتوى أن يكون مفيدا لتوضيح التزامات الدول في مجال تغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. وعلاوة على ذلك، طلبت شيلي، بالاشتراك مع كولومبيا، فتوى من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن آثار حالة الطوارئ المناخية على حقوق الإنسان. واتخذت مبادرة مماثلة تتضمن المحكمة الدولية لقانون البحار. ونرى أن كل ذلك سيوفر لمجلس الأمن عناصر مهمة لصون الأمن الدولي. وما يقلقنا هو أن تتسبب حالات الطوارئ المناخية في فقدان سبل العيش والنزوح والهجرة واضطرابات كبيرة في الحصول على الخدمات الصحية، بالإضافة إلى زيادة السلوكيات الضارة. وتحتم هذه العواقب على الدول أن تتخذ إجراءات تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ وتحول دون حدوث الحالات المدمرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر المملكة المغربية معالي السيد إيان بورغ، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في مالطة، على عقد وترؤس هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلام والأمن الدوليين. فهذه المناقشة تتيح فرصة حسنة التوقيت لزيادة توضيح الصلة بين ارتفاع مستوى سطح البحر والسلام والأمن والاستقرار الدوليين وتغير المناخ، وهي صلة تشكّل تهديدا وجوديا للعديد من البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم.

وقد بدأنا للتو نسأل أنفسنا عن الآثار المترتبة عن تلك المسائل على المجتمع الدولي. وفي الوقت الحالي، لا يوفر القانون الدولي سوى

نطاق محدود من الإرشادات حول كيفية معالجة الاختفاء التدريجي لمساحات من يابسة بلد ما تحت خط المد. وفي الوقت الذي اعتُمد فيه ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ وعند اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لاحقا في عام ١٩٨٢، لم يكن ُينظر إلى ارتفاع مستوى سطح البحر على أنه مشكلة، فلم يكن أحد يتوقع تغير المناخ – ليس بمعدله ونسبه الحالية بالتأكيد. والواقع أن لارتفاع مستوى سطح البحر تداعيات كثيرة. وقد أبُرزت هذه المسألة بحكمة، بقيادة الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، بوصفها إحدى أولويات لجنة القانون الدولي. ويرحب المغرب بإدراج هذا الموضوع المهم في برنامج عمل لجنة القانون الدولي ويتابع عن كثب عمل فريق الدراسة التابع له المنشأ لذلك الغرض.

وتتسم المناطق الساحلية بأعداد السكان الكبيرة والصناعات وشبكات النقل المزدحمة جدا وشبكات الاتصالات شديدة الكثافة والمنتجعات السياحية الساحلية. وفي العديد من البلدان، دمر تآكل السواحل والفيضانات مناطق شاسعة، بما في ذلك على الساحل الأفريقي. وفي ذلك الصدد، يبذل المغرب، في إطار التزامه تجاه أفريقيا وسياسته التضامنية معها تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، جهودا مضاعفة لتعزيز قدرة الدول الجزرية الأفريقية على الصمود أمام تغير المناخ. ومنذ انعقاد مؤتمر قمة العمل الأفريقي الأول، الذي عقده جلالة الملك على هامش المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد في مراكش، المغرب، في عام ٢٠١٦، أطلقت ثلاث لجان أفريقية معنية بتغير المناخ وبدأت عملها، بما في ذلك لجنة مخصصة للدول الجزرية الصغيرة ترأسها سيشيل. وقد واصل المغرب دعمه لتلك اللجنة بغية كفالة الدعم المالي المؤسسي للاقتصادات الزرقاء والخضراء وتعزيز الدعم التقني والعلمي والمالي للدول الجزرية الصغيرة. وينوه المغرب باهتمام بمبادرة الأمم الصاعدة التي أطلقها قادة بلدان الجزر المرجانية في المحيط الهادئ في العام الماضي والتي تهدف إلى حماية دولهم والحفاظ على سيادتهم وحماية حقوق السكان المتضررين وتراثهم.

وقد انضم المغرب، تمشيا مع التزامه الراسخ بمعالجة المسائل المتصلة بالمناخ، إلى المبادرة التي اتخذتها فانواتو لالتماس فتوى من محكمة العدل الدولية توضح حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بعواقب آثار تغير المناخ، لا سيما بشأن الدول الأكثر تضررا. وأود أيضا أن أشير إلى أن المغرب يواصل تعزيز تعاونه في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٩، قدم المغرب بدعم واسع من الدول الأعضاء أول قرار للأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٧٤/٢١٠) بشأن تعزيز التعاون في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بهدف منع وقوع الكوارث والتخفيف من آثارها وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الساحلية.

وفي الختام، ندعو مجلس الأمن إلى مراعاة الصلة بين المناخ والأمن في التدابير التي يتخذها قبل اندلاع النزاعات أو تصاعدها. ولا يمكننا مناقشة مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر بدون تضمين بعد الهجرة الناجمة عن تغير المناخ الذي يشكّل حقيقة واقعة. وعلاوة على ذلك، دعونا لا ننسى أن تسارع وتيرة تغير المناخ في مختلف أنحاء العالم قد يتسبب في انتقال أكثر من ٢١٦ مليون مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠ جراء الجفاف والعجز في المحاصيل وارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر. وندعو المجتمع الدولي اليوم إلى البناء على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المعروف أيضا باسم اتفاق مراكش بشأن الهجرة، والتصدي بشكل شامل للتحدي المتنامي للهجرة الناجمة عن تغير المناخ في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة زاكارياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشيد بمالطة على عقدها هذه الجلسة الحسنة التوقيت وتوجيه مجلس الأمن إلى إيلاء مزيد من الانتباه إلى أهمية الصلة بين المناخ والأمن. ونقدر أيضا الإسهامات القيمة للأمين العام ورئيس الجمعية العامة ومقدمي الإحاطات الآخرين.

ونؤيد البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وذاك الذي ستدلي به ممثلة ناورو بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

لقد تكلم معظم المتكلمين الذين استمعنا إليهم اليوم عن الآثار المحددة لارتفاع مستوى سطح البحر، وهي آثار متنوعة وهامة، لا سيما بالنسبة للمناطق الساحلية والدول الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة. ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير آثارها المحتملة على السلم والأمن، بما في ذلك بوصفها محركا للنزاع ومضاعفا للمخاطر. وقبل أسبوعين على وجه التحديد، شاركت البرتغال، بصفتها رئيسة مشاركة للجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، في استضافة حدث مع ساموا بشأن التنقل الناجم عن المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي لا يدع مجالا للشك في الكيفية التي يجبر بها تغير المناخ بالفعل أعدادا كبيرة من الناس على مغادرة ديارهم. إن تشريد السكان والهجرة القسرية والتهديدات للسلامة الإقليمية والنزاعات الإقليمية والحدودية، فضلا عن تصعيد النزاعات الحالية، ليست سوى بعض العواقب التي نشهدها بالفعل والتي من المرجح أن تتفاقم أكثر في المستقبل.

وترحب البرتغال، بوصفها دولة ساحلية لها أقاليم جزرية ويعيش ثلاثة أرباع سكانها في مناطق ساحلية، بفرصة التفكر في آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن، والأهم من ذلك في كيفية معالجة المسألة بصورة جماعية. وفي رأينا، يجب علينا أن نبدأ من أصل المشكلة. إننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد – وبشكل أسرع – لمكافحة تغير المناخ. لقد كانت البرتغال في طليعة الجهود المبذولة للتخفيف من تغير المناخ. وكنا من أوائل الدول في العالم التي التزمت بالحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في لشبونة، دفعنا من أجل مجموعة جديدة من الالتزامات الأكثر طموحا وفعالية بشأن تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحيطات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وواصلنا العمل على زيادة تعزيز العلاقة بين المناخ والمياه والمحيطات.

فيجب علينا أن نركز كذلك على التأهب وبناء القدرة على الصمود وعلى التكيف مع أثر ارتفاع منسوب مياه البحر وجميع عواقبه. وينبغي أن تشمل تلك الجهود أيضا القدرة على الإجابة على الأسئلة القانونية الناشئة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. وفي ذلك الصدد، نؤيد التفكير الجاري في كيفية الحفاظ على الاستقرار والأمن القانوني في العلاقات الدولية، ونسلط الضوء على أهمية الحلول التي تتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونشيد بصفة خاصة بالعمل الذي تقوم به لجنة القانون الدولي، التي يشارك في رئاسة فريقها الدراسي عضو برتغالي في اللجنة، هو السيد غالفاو تيليش. كما نؤيد تأييدا تاما مبادرة فانواتو التي تطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

ومن الأهمية بمكان ضمان أن تعمل منظومة الأمم المتحدة – بوصفها المنبر الأفضل لتعزيز استجابة تعاونية ومنسقة للتحديات التي نناقشها – بشكل متسق لمنع ارتفاع مستوى سطح البحر والاستعداد له والاستجابة له على نحو أفضل. ولذلك، يتحتم على منظومة الأمم المتحدة أن تطور الوسائل اللازمة للقيام بذلك. ونرى أنه سيكون مهما للغاية ضمان أن يواصل مجلس الأمن العمل على وضع نهج شامل للتصدي للآثار والمخاطر الأمنية التي يشكلها تغير المناخ. ونثق بأن هذه الجلسة خطوة حسنة التوقيت في ذلك الاتجاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مراد (لبنان) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي مالطة رئاسة مجلس الأمن. إن لبلدينا، وكلاهما يطل على البحر الأبيض المتوسط، صلة وجودية بالبحر، ولذلك يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة. ونشكر الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، السيد أوريسكو، الذي تكلم بالنيابة عن الفريق الدراسي للجنة القانون الدولي، والسيدة باسيسي، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتيهما هذا الصباح.

يبين تنوع مقدمي الإحاطات هذا الصباح بوضوح مدى أهمية أن نعمل معا وفي إطار متعدد الأطراف، مع اضطلاع الأمم المتحدة

بدور مركزي، إذا أردنا أن نكون أفضل استعدادا وقدرة على الاستجابة بشكل أفضل لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن بقاءها ذاته معرض للخطر. وعلى الرغم من أن تلك الدول تقف حاليا على الخطوط الأمامية فيما يتعلق بمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر، فإن المناطق الساحلية ليست أقل تأثرا. وعلاوة على ذلك، ونظرا للعواقب العديدة والمتنوعة لارتفاع منسوب مياه البحر، فإن المجتمع الدولي بأسره هو الذي سيتأثر بهذه الظاهرة في نهاية المطاف. وهو، كما نعلم، نتيجة للاحترار العالمي ويمكن أن يؤدي إلى فقدان وسائل العيش واستنفاد الموارد، فضلا عن التشريد القسري للسكان، مما يزيد من ضغط الهجرة وانعدام الأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر.

وذلك يمهد الطريق لمزيد من عدم الاستقرار وزيادة المخاطر الأمنية والتوتر وحتى النزاع، وكلها تشعر بها بشكل أقوى الدول والمناطق التي أضعفتها الأزمات أصلا. ولا يمكن فصل السلام والأمن والتنمية عن بعضها البعض، ولذلك ينبغي أن ينصب تركيزنا على تعزيز الوقاية. ولذلك يظل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمرا حيويا إذا أردنا زيادة الاستقرار والحد من الكوارث المرتبطة بالمناخ. وفي ذلك الصدد، يمكن أن تساعد المساهمات المحددة وطنيا وخطط التخفيف والتكيف والقدرة على الصمود على معالجة آثار تغير المناخ بوصفها محركات لعدم الاستقرار والأزمات والنزاعات ومن ثم زيادة القدرة على التكيف لدى البلدان، ولا سيما أضعفها.

ويحتاج مجلس الأمن إلى فهم أفضل للصلات بين عدم الاستقرار والنزاع ومخاطر المناخ، وهذا هو السبب في أهمية التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام عن الآثار الأمنية لتغير المناخ. وبطبيعة الحال، تختلف تلك الآثار وفقا للحالات الخاصة للمناطق أو البلدان. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية، أن تدرس آثار تغير المناخ على السلام والأمن ومن ثم تساعد على وضع استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام تأخذ الاعتبارات المناخية في الحسبان. ويجب أن يقترن تعزيز الوقاية بتمويل يمكن التنبؤ به ومستدام، لا سيما بالنسبة للدول الأكثر تضررا من ارتفاع منسوب مياه البحر.

وأخيرا، تنشأ عن العواقب المختلفة لارتفاع مستوى سطح البحر عدة مسائل قانونية تتعلق بقانون البحار وبقاء الدول وحماية السكان المتضررين. ولذلك، فإننا نتابع باهتمام كبير عمل لجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع، الذي سيوضح أحد مجالات القانون الدولي العديدة المعنية وقد يقدم في نهاية المطاف حلولا قانونية وعملية للدول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر.

إن النمسا بلد جبلي غير ساحلي، فلماذا نتكلم هنا اليوم؟ نحن هنا لأننا نهتم. إننا نهتم بالدول التي تهدد أمنها – إن لم يكن وجودها في حد ذاته – عواقب تغير المناخ. ونحن لا نهتم اليوم فقط، في عيد الحب، بل كل يوم. وأود أن أشير كذلك إلى أننا نؤيد البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي، ولكني أود أن أضيف ثلاث نقاط قصيرة بصفتنا الوطنية.

أولا، ترحب النمسا بكون أن مجلس الأمن يتناول مسألة رئيسية تتعلق بتغير المناخ. فلا جدال في أن تغير المناخ يؤثر بشكل متزايد على الدول، وبالتالي على السلم والأمن الدوليين في نهاية المطاف. وينبغي للمجلس أن يعالج المسائل المتصلة بالمناخ والأمن كأولوية رئيسية بوتيرة أكبر.

ثانيا، إن ارتفاع مستوى سطح البحر لا يؤثر على الدول فحسب. إنه يؤثر في المقام الأول على الناس. وسواء كان هؤلاء الناس يعيشون في المناطق الساحلية أو في الدول الجزرية الصغيرة فإن ارتفاع منسوب مياه البحر يدمر سبل عيشهم، ما يؤدي إلى النزوح والنزاعات على المياه العذبة والأراضي الخصبة. ووجود هؤلاء الناس ذاته الذي يتفاقم بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى، فضلا عن النزاعات والجريمة والفقر، مهدد ويجب عدم تجاهل مصيرهم.

ثالثا، من منظور قانوني، تترتب على ارتفاع مستوى سطح البحر آثار على عدة مسائل، مثل السيادة الإقليمية وكيان الدولة وتعيين الحدود البحرية، فضلا عن الاستحقاقات، مثل المناطق الاقتصادية الخالصة والمسائل المتعلقة بحماية السكان المتضررين. ونرى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تجسد إلى حد كبير القانون الدولي العرفي، يجب أن تُطبق على مستوى العالم وبشكل موحد. ولكن لا تزال هناك العديد من الأسئلة. هل تستمر الدولة في الوجود إذا فقدت أراضيها؟ وماذا يحدث لسكانها ومواردها؟ وترحب النمسا بتناول لجنة القانون الدولي لهذا الموضوع. ومن المهم البحث عن حلول مبتكرة مع الاستفادة من جميع الإمكانيات التكنولوجية.

وخلاصة القول إن هذه مسألة تؤثر تأثيرا كبيرا على السلام والأمن في عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتظل النمسا، اتباعا لتقاليدها بوصفها مؤيدا قويا لتعددية الأطراف والقانون الدولي والتضامن، ملتزمة بالعمل من أجل إيجاد حلول مشتركة تساعد الفئات الأكثر تضررا من تحديات الأمن المناخي وتشجع المجلس على المشاركة بنشاط في تلك المسائل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشيد بمالطة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الهامة.

وتؤيد غيانا البيانين اللذين سيُدلى بهما باسم الجماعة الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

هناك العديد من الآثار الضارة لارتفاع مستوى سطح البحر التي يجب دراستها في سياق آثارها على السلام والأمن الدوليين.

أولا وبشكل فوري، إن ارتفاع مستوى سطح البحر له تأثير على الأمن الغذائي والمائي. فعلى سبيل المثال، يعيش أكثر من نصف السكان في بلدي، غيانا، في مناطق تنخفض بواقع ستة أقدام على الأقل عن مستوى سطح البحر. وبالنسبة لمجتمعاتنا المحلية الساحلية، لا يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تعرية التربة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تسرب المياه المالحة إلى المناطق ذات الأهمية البالغة لإنتاج الغذاء. ويمكن قول الشيء نفسه عن العديد من الدول المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وما نراه حاسم الأهمية لبناء القدرة على الصمود هو ضمان أن يكون لدى البلدان الضعيفة المعارف والقدرات المالية والتكنولوجية اللازمة لتحمل توقف إنتاج الغذاء وتوفر المياه الصالحة للشرب.

ثانيا، هناك آثار قانونية. وغيانا، بوصفها دولة ساحلية، لها حدود بحرية مع عدة دول، وإن كان بعض هذه الحدود لم يُحدد بعد. وبينما لا يوجد حاليا أي التزام بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالإبقاء على خطوط الأساس والحدود الأخرى ذات الصلة قيد الاستعراض بمجرد إيداع صكوك التصديق عليها لدى الأمين العام، لا يمكن للمرء أن يستبعد أن تترتب على ارتفاع مستوى سطح البحر آثار على الإقليم البري للدولة، بما في ذلك تآكل السواحل والإخلال بخطوط الأساس، وبالتالي الحدود التي تعينها خطوط الأساس تلك. وتترتب على ذلك تداعيات أمنية كبيرة. وفي الحالات التي تكون فيها الحدود غير معينة، هناك احتمال أكبر لنشوب توترات ونزاعات. وعندما نأخذ في الاعتبار احتمال فقدان الأراضي ونزوح الناس، قد نجد أنفسنا أمام حالة إنسانية محتملة، لا يوجد من هو مستعد لها.

وتتفق غيانا مع أولئك الذين أكدوا أهمية اتخاذ تدابير للتخفيف والتكيف حيثما أمكن ذلك. ولكن هناك تكلفة تترتب على ذلك. والواقع أن التعاون الدولي التزام على جميع الدول، ولكن هناك أيضا مسألة الإنصاف. ويجب ألا ننظر في الأماكن المحتملة لتنفيذ هذه التدابير فحسب، بل أيضا في من يستطيع تحمل تكاليفها وما الذي يحدث لمن لا يستطيع ذلك. وثمة حاجة بالغة الأهمية لتقديم تمويل مناخي بشكل عاجل.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على الحاجة إلى عمل مناخي أكثر جرأة وتقديم الدعم الكافي للبلدان الضعيفة وبناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للدول المتضررة.

فالوقت ليس في صالحنا. ويجب أن يكتمل الالتزام من خلال ترجمته إلى عمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. ونعرب عن امتناننا للأمين العام ورئيس الجمعية العامة وجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة. وسأتطرق إلى نقطتين سريعتين.

أولا، تقف الدول الجزرية الصغيرة النامية في طليعة التحدي المتمثل في تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وتتحمل وطأة مشكلة عالمية لم تسهم فيها. ويظل التكيف مع تغير المناخ إحدى الأولويات القصوى لتلك الدول. وينبغي أن يكون الحد من أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي. وما نحتاجه الآن هو تعزيز العمل بشأن جميع السياسات الهامة التي تتصدى لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا.

ثانيا، تدرك الهند، التي يمتد خطها الساحلي لمسافة ٧ ٥٠٠ كيلومتر تقريبا وتتبعها عدة مجموعات من الجزر تقع بعيدا عن البر الرئيسي لها، الآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر. غير أن رأينا المدروس هو أن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ أو حتى ارتفاع مستوى سطح البحر. وقد أكدنا مرارا وتكرارا أنه لا يوجد سوى القليل من الصلات أو الأدلة العلمية على أثر تغير المناخ على السلام والأمن. والهيكل الأكثر إنصافا لمكافحة تغير المناخ هو عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي يوجد لكل دولة عضو مصلحة على نفس القدر من الأهمية فيها. وفي هذا السياق، رحبنا بإنشاء مرفق مالي للخسائر والأضرار في شرم الشيخ، مصر، وبإدراج المسائل المتعلقة بنمط عيش مستدام في جدول الأعمال. ويلزم التعجيل بتشغيل ذلك الصندوق حتى يتم تعويض أكثر البلدان النامية ضعفا على قدم المساواة.

أخيرا، بالنظر إلى تاريخ وخلفية الوعود التي نُكث بها بشأن الالتزامات المالية، أليس من المفارقة أن يُتوقع من البلدان النامية أن تتحمل وطأة كل شيء، أي عبء بناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتصنيع الذي لا ينتج عن انبعاثات كربونية والتصدي للظواهر المناخية الضارة وانتشال الملايين من براثن الفقر، كلها دفعة واحدة، مع إدارة أوجه الخلل وعدم اليقين في سلاسل الإمداد العالمية؟ إن الإفراط في تبسيط أسباب النزاعات لن يساعد على حلها ولا يمكن أن يبرر اتخاذ تدابير سياساتية قصوى. فتغير المناخ يتعلق بالتنمية أكثر من كونه يتعلق بالسلام والأمن. واختيار معالجة هذه المسألة في منتديات غير مفوضة بذلك، وخاصة تلك التي لا يشارك فيها جميع الأعضاء على قدم المساواة، قد يقوض القضية الأكبر المتمثلة في ضمان العدل المناخي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن كوستاريكا، وهي بلد ساحلي صغير ولكنها دولة محيطية كبيرة، تشعر بقلق عميق إزاء آثار ارتفاع مستوى سطح البحر، سواء على سبل عيش مواطنينا أو على الاستقرار والأمن الإقليميين والعالميين. ويتمثل منطلق عاجل لهذه المناقشة في الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجب أن نلتزم بالحد الأقصى المتفق عليه للانبعاثات. كما يجب علينا توسيع نطاق تدابير التكيف والقدرة على الصمود وأن نفي بالتزامات تمويل المناخ، بما في ذلك من خلال تنفيذ صندوق الخسائر والأضرار. وهذا ليس إحسانا، بل ضرورة أخلاقية وبيئية واقتصادية لضمان السلام والأمن الدوليين وكفالة العدل المناخي الحقيقي.

ومن الضروري أيضا الاعتراف بالآثار الإنسانية والأمنية المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر ومعالجتها وتعميمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تؤدي آثار ارتفاع مستوى سطح البحر إلى نشوب نزاعات جديدة على الأراضي والموارد، مما قد يؤدي إلى خلق أنماط هجرة أكثر خطورة من أي وقت مضى وإلى تفاقم

استغلال الفئات الضعيفة. ويمكن لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بل ويجب عليهما، أن يقدما معا استجابة فعالة تأخذ في الحسبان الأمن البشري والسلام المستدام، على النحو الذي حدده استعراض هيكل بناء السلام.

من ناحية أخرى، تواجه الدول الجزرية والساحلية تحديا لكيان دولها لم يسبق له مثيل، وهو خطر حدوث فقدان أجزاء واسعة من أراضيها أو جميع أراضيها، مما يهدد بتقويض أسس النظام الدولي الحالي. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى فهم أفضل للآثار القانونية المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي ذلك الصدد، ترحب كوستاريكا بالتقدم الذي أحرزته لجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. ونؤيد طلب لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي إلى المحكمة الدولية لقانون البحار إصدار فتوى، وكذلك الطلب المقدم إلى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالتزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو كوستاريكا إلى مناقشة الآثار المترتبة على القانون الجنائي الدولي للأفعال التي تسبب أضرارا إيكولوجية لا يمكن إصلاحها، بما في ذلك تعريف محتمل للإبادة الإيكولوجية.

وما زلنا ملتزمين بمعالجة الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات، الذي ستشترك كوستاريكا مع فرنسا في استضافته. لقد حان الوقت للانتقال بشكل عاجل وجماعي من الأقوال إلى الأفعال لكفالة مستقبل آمن ومستقر للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سيكريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية، وأود أن أشيد برئاسة مالطة لمجلس الأمن على هذه المبادرة.

تؤيد اليونان البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع. ونود أن نضيف بعض الأفكار بصفتنا الوطنية.

ترتبط مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر ارتباطا مباشرا بتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها. ويحدد الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. والاتفاقية، بوصفها دستور المحيطات، التي تعكس القانون الدولي العرفي، تضع الأساس القانوني لتسوية وتنظيم أي مسألة ذات صلة قد تنشأ. وفيما يتعلق بمسائل السلام والأمن التي تتناول ارتفاع مستوى سطح البحر، تقدم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإجابات على الأسئلة التي طُرحت في سياقها الصحيح.

وتنطوي إمكانية التنبؤ والاستقرار واليقين، المتأصلة في الاتفاقية والموجهة لتطبيقها، على الحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية، فضلا عن الاستحقاقات البحرية المستمدة منها، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلاوة على ذلك، لا تفرض الاتفاقية أي التزام باستعراض أو إعادة حساب خطوط الأساس أو الحدود الخارجية للمناطق البحرية المحددة وفقا لأحكامها. وتشدد اليونان على أهمية كفالة استقرار الحدود البحرية، وهو ما تؤكده ممارسة الدول والفقه الدولي. وقد أعلنت محكمة العدل الدولية مؤخرا أنها: "تلاحظ أن الحدود بين الدول، بما في ذلك الحدود البحرية، تهدف إلى توفير الاستمرارية والاستقرار". ولهذا السبب، تخضع اتفاقات الحدود البحرية للقاعدة التي تستبعد الاتفاقات الحدودية من التغير الأساسي في الظروف، ومن ثم فإن ارتفاع مستوى سطح البحر لا يؤثر على الحدود البحرية.

ويزيد تغير المناخ من تواتر وتأثير الظواهر الجوية البالغة الشدة، مثل الفيضانات وتآكل الأراضي وتملح المياه التي تؤثر على الأقاليم والأراضي المنخفضة، مما يعطل حياة الملايين من الناس، مع انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والأوبئة والمخاطر الصحية من بين عواقبه الأكثر شيوعا.

واليونان، بوصفها طرفا متعاقدا في جميع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات البيئية الدولية الرئيسية، تشارك بنشاط في المفاوضات

والاجتماعات المتعددة الأطراف الجارية لدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وتحسين حماية البيئة على جميع المستويات لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

إن مجلس الأمن في تصديه لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن في إطار القانون الدولي، يمثل قوة دافعة وعاملا أساسيا في إيجاد أوجه التآزر فيما بين الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية. وقد يكون هذا هو الحال عندما يتناول مجلس الأمن المخاطر الإنسانية أو يعالج مسألة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثر بتغير المناخ فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على المسائل الجنسانية.

وفي المستقبل، قد تكون قدرة المجتمع الدولي على توقع الآثار الأمنية لارتفاع مستوى سطح البحر والتكيف معها، فضلا عن تغير المناخ بشكل عام، على نفس القدر من الأهمية لجهودنا الطويلة الأجل لعكس مسارها. نحن بحاجة إلى تحسين وعينا بالمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ من خلال تعزيز فهمنا للروابط بين آثار ارتفاع مستوى سطح البحر والأمن. ومن خلال دمج الإجراءات والسياسات المتعلقة بالمناخ والأمن والتنمية والجمع بينها، سنكفل تحقيق أفضل النتائج الممكنة على مستويات متعددة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بالتهنئة إلى مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن. أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة وحسنة التوقيت بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ووزير خارجية رومانيا والرئيس المشارك لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، ولممثل المجتمع المدني على وجهات نظرهم القيمة.

إن تايلند والشعب التايلندي ليسا محصنين ضد ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي الواقع، لا أحد منا محصن. بانكوك تغرق وهي في خطر، وكذلك المدن والشواطئ والمناطق المنخفضة الأخرى على طول ساحل تايلند الذي يبلغ طوله ٣ ٠٠٠ كيلومتر. وبوصفنا اقتصادا يعتمد على السياحة والصادرات الزراعية، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديدا لشريان حياتنا الاقتصادي وأمننا الغذائي ووطننا وسبل عيشنا.

وتشعر تايلند بقلق بالغ إزاء آثار ارتفاع مستوى سطح البحر التي يعاني منها حاليا أصدقاؤنا في جميع أنحاء العالم، وكثير منهم أكثر ضعفا ويواجهون خسارة أكبر بكثير وتهديدا وجوديا. ويثير ارتفاع مستوى سطح البحر أيضا مسائل تتعلق بكيان الدولة والمناطق البحرية والحدود، فضلا عن حماية الأشخاص المتضررين، وكثير منها أساسي لصون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وللعلاقات السلمية والتعاون فيما بين الدول. ولذلك، فقد حان الوقت لمعالجة مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر على وجه الاستعجال. وفي ذلك الصدد، تود تايلند أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، بما أن لارتفاع مستوى سطح البحر آثارا بعيدة المدى على المجتمع الدولي بأسره، يتحتم علينا جميعا هنا في الأمم المتحدة أن نتكاتف في التصدي للخطر والاستجابة له للحيلولة دون وقوع العالم في حالة من انتكاسات أكبر في مكاسب التنمية ومخاطر أشد للتوترات أو النزاعات. يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على كل واحد منا، ويهدد مسارات التنمية المستدامة لدينا ويعيق خططنا لخلق مستقبل مستدام للجيل القادم. ولذلك، فإن من المصلحة المشتركة لكل واحد منا أن نعمل معا لدرء المزيد من التهديدات التي يمكن أن تعرض للخطر السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

ثانيا، أود أن أسلط الضوء على بعض الأمثلة على الجهود التي تبذلها تايلند على الصعيد الوطني لتحقيق القدرة على تحمل تغير المناخ وتعزيز قدرة مجتمعاتنا المحلية على المواجهة. ويشمل ذلك إدماج التكيف في تخطيط استخدام الأراضي وتنميتها، وتعزيز قدرة المجتمعات الساحلية على المواجهة، بما في ذلك في مجالات منع ارتفاع مستوى سطح البحر وعرام العواصف ومراقبتها، وإقامة حواجز

العواصف المفاجئة، وزراعة غابات المانغروف، ووضع خطط للإجلاء في حالات عرام العواصف للاستجابة لآثار تغير المناخ. هناك المزيد الذي يمكن القيام به. والشراكات والتعاون ضروريان لدعم جهود التكيف والتخفيف هذه.

ثالثا، يثير ارتفاع مستوى سطح البحر أيضا مسائل تتعلق بآثاره القانونية. وفي ذلك الصدد، تقدر تايلند تقديرا عاليا عمل لجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. ونعتقد أن هذا العمل الذي تقوم به لجنة القانون الدولي يمكن أن يكون ذا قيمة عملية كبيرة للمجتمع الدولي، لا سيما بالنظر إلى الأطر القانونية الدولية القائمة المجزأة التي تنطبق على حماية الأشخاص المتضررين من تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. ونسلم بإلحاح وأهمية عمل لجنة القانون الدولي في ذلك المجال، ونتطلع إلى عرضها لدراستها الإضافية بشأن جميع الجوانب المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، بما في ذلك الموضوع الفرعي لقانون البحار في اجتماع اللجنة السادسة في الخريف.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن ارتفاع مستوى سطح البحر تترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره وأنه لا أحد منا محصن ضد آثاره. ومع ذلك، لا يزال في وسعنا التصدي لتهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر والتقليل من آثاره إلى أدنى حد إذا تصرفنا الآن. لقد تغلبنا معا على العديد من التهديدات للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي والكثير من التحديات التي واجهتها التنمية المستدامة والنمو المستدام والأمن البشري في الماضي. وبالتالي، يمكننا معا أن نتجنب الآثار المدمرة المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر. فلنعمل على تحقيق ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرف ميكرونيزيا أن تخاطب مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع المهم. وأود أيضا أن أنوه بإسهامات زميلتي من جزر المحيط الهادئ، السيدة كورال باسيسي، في هذه المناقشة اليوم.

في البداية، يؤيد وفد بلدي البيانات التي سيدلي بها في وقت لاحق اليوم ممثلو ساموا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وتونغا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ، وبالاو بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وناورو بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

ويهنئ وفدي مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

وكما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية، نيابة عن أعضاء الجمعية العامة، عن صون السلم والأمن الدوليين. والاضطلاع بتلك المسؤولية يجب أن يكون وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، في جملة أمور. ومن بين تلك المقاصد تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني.

وفي هذا الصدد، يمثل ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ تحديا يجب أن يبقيه مجلس الأمن قيد نظره. وكما لاحظ آخرون اليوم، يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا حادا بشكل خاص للسلم والأمن الشاملين للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي، ميكرونيزيا، بالنظر إلى صغر كتلتنا الأرضية وسكاننا واقتصاداتنا نسبيا، وعزلتنا الجغرافية وروابطنا الثقافية العميقة ببيوتنا الجزرية واعتمادنا عليها. ومما يبعث على الأسى، وهي مسألة ذات صلة، أن هناك مذهبا فكريا في القانون والخطاب الدوليين مؤداه أنه ما أن يغمر ارتفاع مستوى سطح البحر أراضي دولة ما، فإن تلك الدولة تتوقف تلقائيا عن الوجود ولم تعد تتمتع بمركز الدولة في المجتمع الدولي.

ويرى وفدي أن على مجلس الأمن أن ينبذ ذلك المذهب الفكري، وندعو مجلس الأمن إلى أن يفعل ذلك. فمن شأن ذلك أن يخل بشدة بسلم وأمن شعب ما وينتهك مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها التي حددتها آنفا إذا اعتبر المجتمع الدولي أن مركز الشعوب كدولة يسقط

بفعل ظاهرة لا يتحمل هؤلاء الناس سوى الحد الأدنى من المسؤولية عنها، إن وجدت. ولن يكون هؤلاء الناس قد شاركوا في أي عمل من أعمال تقرير المصير يؤيد فقدان الدولة ويجبرهم على قبول أن الخسارة تتعارض أساسا مع تنمية العلاقات الودية بين الأمم.

وبالإضافة إلى ذلك، وبقدر ما يعطل الإنهاء القسري لكيان دولتهم وصول شعب ما إلى المنافع الاقتصادية والإنسانية وغيرها، بما في ذلك الحقوق والاستحقاقات الآتية من المناطق البحرية، فإنه يتعارض بشكل أساسي مع تحقيق التعاون الدولي في معالجة المشاكل الاقتصادية والإنسانية وغيرها من المشاكل الدولية. وفي ضوء ما تقدم، يجب على مجلس الأمن أن يوضح، وفقا لواجباته ومبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، أن فقدان الأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ لا يترجم تلقائيا إلى ضياع كيان الدولة الذي يتمتع به شعب هذا الإقليم.

وعلى نفس المنوال، يدعو وفدي أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة إلى دعم المبادرة التي بدأتها فانواتو لكي تطلب الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ. وكما تشير المناقشة المفتوحة اليوم، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر، شأنه شأن الآثار الضارة الأخرى لتغير المناخ، يثير تساؤلات رئيسية في إطار القانون الدولي نرى أن الفتوى يمكن أن تعالجها على نحو مفيد.

وفي الختام، فإن وفدي يضم صوته إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن. ويمكن لهذا الممثل الخاص، في جملة أمور، أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على فهم جميع جوانب التحدي المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ والاستجابة لها بحساسية، بما في ذلك آثار هذا الارتفاع في مستوى سطح البحر على كيان الدولة وغير ذلك من مسائل القانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مالطة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن الدوليين، وكذلك على البناء على اجتماع صيغة آريا الذي نظمته فييت نام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وشارك في رعايته بلدي، جمهورية الدومينيكان.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلى به ممثلا ساموا، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وبيان ناورو، باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

إن تهديدات تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر قضايا تهدد سبل عيش شعوبنا. فهي تقوض السلام والأمن، فضلا عن ازدهار بلدنا وتنميته. وارتفاع مستوى سطح البحر يجلب معه قضايا أخرى تهدد السلم والأمن الدوليين. فهو يزيد من ارتفاع المياه بفعل العواصف ويؤدي إلى تآكل السواحل وتسرب المياه المالحة. ولذلك فإنه يهدد المجتمعات الساحلية والمناطق الرئيسية لإنتاج الأغذية وتربية الماشية، مما يعرض للخطر سبل عيش وأصول سكان الريف والمنتجين الزراعيين. كما أنه يقوض البنية التحتية لبلداننا وبالتالي يؤثر على تخطيطنا الحضري وحماية سواحلنا.

وفي منطقتنا، منطقة البحر الكاريبي، ولا سيما المنطقة الساحلية للجمهورية الدومينيكية، نتعرض لخسارة وشيكة للأراضي، من شأنها أن تؤدي إلى الهجرة القسرية والنزوح وما يصاحب ذلك من عدم الاستقرار الاجتماعي والتوتر الديمغرافي. ولذلك فإن العواقب الإقليمية لارتفاع منسوب مياه البحر يمكن أن تعرض التعاون الدولي للخطر وتولد الصراعات.

ولا توجد منطقة بمنأى عن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر يمكن أن يزيد حتى ٣٠ سنتيمترا بحلول عام ٢٠٥٠ ويعرض للخطر فعليا بقاء الأمم ووجودها ذاته. ويمكن أن يحدث ذلك في أجل أقرب بالنسبة لدول أخرى، مثل كيريباس، التي تقع على ارتفاع أقل من مترين فوق مستوى سطح البحر.

وفي حالة الجمهورية الدومينيكية، يقدر ارتفاع مستوى سطح البحر بما يتراوح بين ١٦ و ٢٤ سنتيمترا، مما يعني احتمال فقدان

١٣ في المائة من أراضينا بحلول عام ٢٠٥٠. وتشكل تلك البيانات المفزعة تهديدا لأراضينا، خاصة وأننا لا نملك الموارد اللازمة للتصدي لتحديات ارتفاع منسوب مياه البحر والتخفيف من حدتها.

ونود أيضا أن نكرر التأكيد على أنه نتيجة لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر، لا يمكننا استعراض أو تحديث خطوط الأساس والحدود الخارجية أو الإحداثيات الجغرافية لمناطقنا البحرية. وبالنظر إلى أن الدول الجزرية النامية تعتمد أساسا على مناطقنا البحرية، فإن أي تغييرات في هذا الصدد من شأنها أن تقوض سلام وأمن بلداننا. ووفقا لبنك التنمية للبلدان الأمريكية، فإن تكلفة التقاعس عن العمل في مواجهة تغير المناخ يمكن أن تتسبب في خسائر سنوية تقدر بحوالي ٢٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠، أي ما يقرب من ١٠ في المائة من الاقتصاد الحالي لمنطقة البحر الكاريبي.

على الرغم من أن بلدنا ليس منتجا رئيسيا لغازات الدفيئة تظل الجمهورية الدومينيكية من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة لتلك التهديدات. ووفقا للدراسات والبيانات الديمغرافية تعيش أغلبية سكان غيانا وهايتي وبلدنا الجمهورية الدومينيكية في أراض منخفضة. بالمثل وبما أن اقتصادنا يعتمد على السياحة فلا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه أحد أكثر القطاعات عرضة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وتشمل المخاطر الناشئة الأخرى التي نواجهها حاليا في الجمهورية الدومينيكية الكميات الهائلة من الأعشاب البحرية التي وصلت إلى شواطئنا وزادت من ضعفنا، الأمر الذي حد من قدرتنا على التصدي للتهديدات مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. وبالتالي من المهم أن نضع خريطة طريق تشمل جميع الآثار المترتبة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وجميع المسائل المتعلقة بالسيادة وتعيين الحدود البحرية.

ويجب أن نستخدم الأدوات المتاحة لنا لمكافحة تغير المناخ وأثره على السلم والأمن الدوليين. كما أن كفالة توافر الموارد لمواجهتها يُعدُّ السبيل الوحيد لضمان استدامة اقتصاداتنا. إن الجمهورية الدومينيكية عضو في اللجنة الانتقالية التي تشرف على صندوق الخسائر والأضرار الذي أنشئ مؤخرا تحت رعاية المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ. وسيلبي الصندوق احتياجات أكثر البلدان ضعفا نتيجة للأضرار والخسائر الناجمة عن تغير المناخ، وسيمكننا ذلك من العمل على طرائق الصندوق وتشغيله. وسنقدم أيضا إسهاما كبيرا بوصفنا عضوا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي السنوي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في منطقة البحر الكاريبي في العام القادم.

أود أن أؤكد مرة أخرى أن تكلفة التقاعس ستكون أكبر بالنسبة لجميع البلدان إذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد كيلابيلي (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أهنئ وأشكر رئاسة مالطة لمجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة الحسنة التوقيت لنا للمشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات هذا الصباح على أفكارهم الثاقبة.

لا شك أن بوتسوانا بلد غير ساحلي. وفي حين أننا لا نواجه تهديدا مباشرا من ارتفاع مستوى سطح البحر، فإننا نتأثر بالآثار الأخرى لتغير المناخ داخل حدود بلدنا وخارجها. وبالتالي فإن لدينا مصلحة حقيقية ومشروعة في هذه المناقشة الهامة. إننا هنا أيضا للإعراب عن تضامننا مع جميع المجتمعات الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما البلدان الجزرية في المحيط الهادئ التي تواجه تهديدا وجوديا حقيقيا ومتزايدا من ارتفاع مستوى سطح البحر تترتب عنه عواقب على السلم والأمن. لذلك نرحب بمبادرة الأمم الصاعدة التي أطلقها قادة بلدان الجزر المرجانية في المحيط الهادئ في العام الماضي التي تهدف إلى حماية كيان دولهم والحفاظ على سيادتها فضلا عن حماية حقوق وتراث السكان المتأثرين ونؤيدها تماما.

شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان جزر المحيط الهادئ، لا تسهم أفريقيا إلا بقدر ضئيل جدا في الانبعاثات الغازية

المسببة للانحباس الحراري العالمي، لكننا نعاني بالرغم من ذلك من أكبر تأثيراته السلبية. غير أننا مصممون على التكيف مع عواقب الاحترار العالمي ومنع المزيد من الخسائر والأضرار التي تلحق بشعبنا وبيئتنا واقتصاداتنا وتراثنا الثقافي فضلا عن منع نشوب النزاعات الناجمة عن تغير المناخ.

لقد شهدنا في أفريقيا على مدى السنوات الماضية كيف تزايدت الحوادث الناجمة عن تغير المناخ مثل الجفاف الطويل الأمد والفيضانات والأعاصير والعواصف. وأدى تواترها إلى المشقة والدمار بما في ذلك الهجرة القسرية والتشريد على نطاق واسع. تؤكد النتائج الأخيرة التي توصلت إليها مبادرة التنقل المناخي في أفريقيا أن القارة ستشهد زيادة في الهجرة القسرية والتشريد بسبب تغير المناخ على مدى العقود المقبلة، حيث من المتوقع أن يؤثر التشريد الداخلي على ما يصل إلى ١١٣ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠. وربما تشهد منطقتنا دون الإقليمية، الجنوب الأفريقي، أيضا زيادة في التنقل عبر الحدود بسبب آثار تغير المناخ.

لكننا نعلم جميعا أن الناس قد تنقلوا دائما للهروب من الأذى والتكيف مع التغيرات البيئية. لذلك من المهم أن نواصل تركيزنا على التخفيف من العوامل المناخية التي تسبب مثل هذه التنقلات وألا ننظر إلى الأشخاص المتنقلين على أنهم تهديد. لذلك السبب تعهدت بوتسوانا، تحت قيادة الرئيس موكجويتسي ماسيسي، بالاضطلاع بدور رائد في المسائل المتعلقة ببيانات ومعلومات التنقل المناخي. إذا نواصل البناء على مبادرة التنقل المناخي في إفريقيا والعمل عن كثب مع المركز العالمي للتنقل المناخي، فإننا نشرع في عملية وطنية كبرى لتحديد المناطق الحرجة لمخاطر المناخ ووضع مخطط وطني لمعالجة التنقل المناخي وتعزيز العمل المناخي الذي محوره الإنسان. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تستند الاستجابات في قارتنا وفي أماكن أخرى إلى أفضل البيانات والمعلومات المتاحة، بما في ذلك أحدث القدرات في مجالي التنبؤ والنمذجة إذا أردنا توقع مخاطر المناخ وحماية أنفسنا منها على نحو أفضل. لذلك تلتزم بوتسوانا بمفهوم القيادة الريادية بأن يكون الناس محورا لتصديها لأزمة المناخ. وإذا أردنا منع المزيد من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك آثاره السلبية على السلم والأمن، يتعين على الشعوب والحكومات بناء القدرة على التنبؤ والتأهب بشكل أفضل. إن معظم الناس لا يرغبون في مغادرة ديارهم وينبغي عدم إجبارهم على ذلك.

في ذلك الصدد، يجب الوفاء بالالتزامات القائمة بكفالة تمويل التكيف مع تغير المناخ وحصول الجميع على نظم الإنذار المبكر. وحيثما لا يوجد خيار آخر، يجب أن نساعد المجتمعات المحلية على تجنب الأذى وتوجيه الاستثمارات نحو مناطق الاستيطان المحتمل. وينبغي للمنظمات الإقليمية أيضا أن تدعم جهود التنبؤ والتخطيط المشتركين بين الدول الأعضاء فيها للتصدي للمخاطر العابرة للحدود وتسخير الفرص المرتبطة بتنقل الأشخاص وإعادة توطينهم.

في الختام، أود أن أشير إلى أنه حتى لو أحسنّا إدارة تلك التحولات الصعبة فإن لتشريد السكان وانتزاعهم من بيئتهم الثقافية وتدمير سبل عيشهم تكلفة باهظة وينطوي على مخاطر كبيرة للدول وللتماسك الاجتماعي. ولأجل تحقيق مصلحة العدالة المناخية، يقع العبء على عاتق أولئك الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن آثار المناخ، وعلى المجتمع الدولي بأسره لمواجهة هذه المسائل بشكل مباشر، بما في ذلك بتوفير التمويل الكافي لأكثر البلدان والمجتمعات ضعفا. ويجب علينا جميعا أن نفي بالتزاماتنا ومسؤولياتنا. وبالنسبة لأفريقيا وجميع المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الساحلية المنخفضة – إخواننا وأخواتنا، خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ – يتحتم علينا أن نتصرف على وجه الاستعجال وأن نفعل ذلك اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد أبيسادزي (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة مالطة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ومقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم الشاملة.

تؤيد جورجيا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن الصلة بين المناخ والأمن تتسم بالتعقيد. ولسوء الحظ أصبحت المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ واقعا يوميا بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم. وفقا لتقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية "حالة المناخ العالمي المؤقتة" لعام ٢٠٢٢ فقد أثرت موجات الحر الشديد والجفاف والفيضانات المدمرة على ملايين الأشخاص وبلغت تكلفتها مليارات الدولارات في العام الماضي. إن ارتفاع منسوب مياه البحر الناجم عن تغير المناخ العالمي يفرض ضغطا متزايدا على المجتمعات الساحلية والجزرية، بل يهدد وجودها نفسه في بعض الحالات.

وتثير الظروف المناخية والجوية القصوى المخاطر المتعلقة بالغموض وعدم الاستقرار، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي بشكل متزايد، مما يؤدي إلى النزوح في جميع المناطق، مع تأثر الدول الجزرية الصغيرة بشكل غير متناسب. ويتزايد انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية المرتبطان بالفيضانات والجفاف في العديد من البلدان. أما الأمر الأكثر إثارة للقلق فهو أن المخاطر التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر على النظم الإيكولوجية الساحلية والسكان من المرجح أن تزيد عشرة أضعاف قبل نهاية هذا القرن، إذا لم يتم تنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف التي وافقت عليها الأطراف في اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

وبما أن الصلة السريعة التطور بشكل هائل بين الأمن والمناخ يتزايد تأثيرها على سياق السلام والأمن العالميين، فإن معالجة العواقب المرتبطة بالمناخ والمخاطر المستقبلية أصبحت مسألة ملحة عالميا ولا يمكن معالجتها إلا من خلال العمل المشترك والحازم. ونعتقد أن التصدي للآثار الأمنية لتغير المناخ ينبغي أن يكون في صميم جدول أعمال مجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات وينبغي أن يصبح موضوعا يخضع لتحليلات متعمقة. وفي هذا السياق، نرحب بزيادة تركيز مجلس الأمن على مسائل تغير المناخ من خلال توسيع نطاق مناقشاته بشأن هذه المسألة، وإدراج الحديث عن الأمن المناخي في القرارات، وإنشاء هيكل مؤسسي، مثل آلية الأمن المناخي، ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، بغية النهوض بجدول أعمال مجلس الأمن. ونعتقد أن تقييمات المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والاستجابات لها ينبغي أن تدخل في مجالات عمل المجلس، بما في ذلك كجزء من أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

وتعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس هما الآليتين الدوليتين الرئيسيتين لتوجيه الجهود العالمية في التصدي لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، التزمت جورجيا، بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، بتقديم مساهمتها الخاصة في الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ. ولدعم اتفاق باريس بإجراءات ملموسة، قدمت حكومة جورجيا مساهمة محدثة محددة وطنيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتلك المساهمة الجديدة المحددة وطنيا لها أهداف جديدة، كما هو مطلوب بموجب اتفاق باريس، لتكون أكثر طموحا. ونعمل أيضا على وضع استراتيجية طويلة الأجل للتنمية منخفضة الانبعاثات لعام ٢٠٥٠، والتي ستخطط لمسار جورجيا الطويل الأجل نحو التخفيف من آثار تغير المناخ.

وفي الختام، أود التأكيد من جديد على التزام جورجيا ببذل قصارى جهدها للحد من آثار أزمة المناخ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بالاو.

السيدة سييد (بالاو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ١٢ في منطقة المحيط الهادئ. ونؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة وتونغا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

نعرب عن امتناننا لمالطة على عقد هذه المناقشة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلم والأمن.

لم يعد تغير المناخ مفهوما جديدا في مناقشات مجلس الأمن – فقد نوقش بأشكال مختلفة منذ عام ٢٠٠٧. يثير ارتفاع مستوى سطح

البحر العديد من المشاكل لجميع الدول الساحلية. بل ويشكل تهديدا وجوديا للجزر المنخفضة والجزر المرجانية في جميع أنحاء المحيط الهادئ. وقد قامت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بإدارة المناقشات حول قرار الجمعية العامة الجديد بشأن تغير المناخ وآثاره الأمنية المحتملة، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩ (قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١. لقد أدى ارتفاع مستوى سطح البحر بالفعل إلى إغراق العديد من سواحلنا وتسبب في الهجرة القسرية والتشريد. لقد طغى على منسوب المياه الجوفية لدينا، مما تسبب في انعدام الأمن المائي وأثر على قدرتنا على زراعة المحاصيل والعيش بصحة جيدة.

إن خطر ارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة لجزر المحيط الهادئ كبير لدرجة أن الكثيرين منا اتخذوا تدابير صارمة للتصدي له. ففي كيريباس، اعتمد الرئيس السابق أنوتي تونغ استراتيجية "الهجرة بكرامة" واشترى ٥٠٠ ٥ فدان في فيجي لإنتاج أغذية تكميلية من أجل مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتوفير موقع محتمل لإعادة التوطين إذا أدى ارتفاع مستوى سطح البحر إلى جعل كيريباس غير صالحة للعيش. وبالمثل، وخوفا من الغمر التام، أطلقت دولة توفالو مبادرة لتحميل نسخة افتراضية من البلد إلى العوالم الافتراضية (الميتافيرس) كوسيلة للحفاظ على البلد وثقافته. يبدو الأمر وكأنه خيال علمي – شيء قد نشاهده في فيلم عن كارثة مختلقة – لكن هذين مثالان واقعيان يحدثان اليوم.

لكن التدابير القصوى لا تتخذ فقط في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي الولايات المتحدة، ستدفع إدارة بايدن ٧٥ مليون دولار لثلاثة مجتمعات قبلية في ولايتي ألاسكا وواشنطن تضررت بشدة من آثار تغير المناخ لتنتقل إلى أرض مرتفعة. والفرق الرئيسي هنا هو أننا، بوصفنا دولا جزرية صغيرة نامية، لا نملك الحيز المالي أو في بعض الحالات مساحة الأرض اللازمة لاتخاذ تدابير التكيف القصوى تلك. ومع ذلك، نود أيضا الإشارة إلى أن هوياتنا كسكان جزر في المحيط الهادئ متأصلة في بلداننا. فهذه ديارنا منذ آلاف السنين – ودفع ثمن لإعادة التوطين ليس حلا يمكننا قبوله. إننا جميعا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هدف اتفاق باريس لحصر الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية. ونقترح أربعة إجراءات يمكن أن يتخذها المجلس للتصدي للمخاطر المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر.

أولا، نكرر دعوتنا لتقديم الدعم فيما يتعلق بمناطقنا البحرية وضرورة تأمينها، فضلا عن الحقوق والاستحقاقات التي تنبع منها، بدون تخفيض، حتى في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر. ويتجسد ذلك الموقف في إعلان منتدى جزر المحيط الهادئ المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ وإعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة لعام ٢٠٢١، الذي حدد موقفنا بشأن كيفية تطبيق القواعد المتعلقة بالمناطق البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في حالة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ.

ثانيا، نطلب دعم المبادرة التي تقودها فانواتو وتدعمها جزر المحيط الهادئ لإصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

ثالثا، نكرر دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بتغير المناخ والأمن، ليتم الاسترشاد بتوجيهاته في عمل المجلس والجمعية العامة في المستقبل.

وأخيرا، ندعو المجلس إلى زيارة منطقة المحيط الهادئ ليرى ارتفاع مستوى سطح البحر بنفسه ويستمع إلى قصص المتضررين. لقد قلنا في مناقشات سابقة إن الهجرة القسرية والنزوح وانعدام الأمن الغذائي والمائي وتدمير البنية التحتية هي مصطلحات غالبا ما نربطها بمناطق الحرب والنزاع، ولكن تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ هو السبب الجذري لهذه التهديدات للسلام. وفي حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تقف في الخط الأمامي للأزمة، فإن ١٤٩ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة – أي ٧٧ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة – معرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي الوقت الحالي، يتعرض ما يقرب من ٦٣٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم للخطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، إذ يعيش

جزء كبير من سكان العالم في المناطق الساحلية. وإن لم نتخذ خطوات للتخفيف من تلك المخاطر، لا يسع المرء إلا أن يتخيل جسامة المسائل الأمنية التي سنواجهها.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وندعو قيادة مالطة وجميع أعضاء المجلس إلى الاعتراف بالمخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر والانضمام إلى منطقة المحيط الهادئ لإيجاد حلول مجدية واستباقية وفعالة على وجه الاستعجال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر لاتفيا مالطة على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن العمل المناخي العالمي. ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

كثيرا ما نتحدث عن الأجيال القادمة التي ستعاني بشدة من تغير المناخ، ولكن علينا أن نستمع إلى العلم هنا – فقد يكون جيلنا هو الذي يحتاج للإنقاذ أولا، وربما في وقت أقرب مما توقعنا. لقد حددت لاتفيا أيضا ارتفاع مستوى سطح البحر باعتباره تهديدا كبيرا في خطتها الوطنية لعام ٢٠٣٠ للتكيف مع تغير المناخ، والتي تم اعتمادها في عام ٢٠١٩. ومع تزايد آثار تغير المناخ من حيث الحدوث والشدة، ستحدد خطط وتدابير التكيف هذه قدرة البلدان والمجتمعات على الصمود. ومن الضروري تطوير وتحديث وتنفيذ استراتيجيات تكيف كلية وقائمة على أفضل العلوم المتاحة على وجه السرعة.

وللتعاون الدولي دور حاسم في العمل المناخي. في منطقة البلطيق، نولي اهتماما خاصا للتعاون الإقليمي، على سبيل المثال في إطار مجلس دول بحر البلطيق. وعلى الصعيد العالمي، نؤيد تماما العمل الجاري في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في توسيع نطاق العمل المناخي وتعزيز قدرة البلدان في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ على الصمود ومواجهة التهديد الوجودي الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير المقبل عن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ونتطلع كذلك إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعمليته التحضيرية، الذي يمكن أن يتيح أيضا فرصة للتفكير في الموضوع من منظور التنمية المستدامة. وقد قدمت لاتفيا ترشيحها لمكتب اللجنة التحضيرية وهي على استعداد للإسهام في العملية.

وتتابع لاتفيا عن كثب عمل فريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي. وقد فكرنا فيه وقدمنا ردنا خلال المناقشة السنوية لتقرير لجنة القانون الدولي في اللجنة السادسة للجمعية العامة. ويثير ارتفاع مستوى سطح البحر أسئلة مهمة عن مدى ملاءمة المفاهيم الراسخة والمؤسسات القائمة للقانون الدولي للبحار والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين المتعلقة بكيان الدولة لمعالجة مصالح الجهات الفاعلة المتضررة بشكل خاص. ولئن كانت الطريقة التي صيغت بها تلك الأسئلة قد تكون جديدة، فإن القانون الدولي لا يجهل ظاهرة الدول القائمة والمعترف بها قانونا التي ليس لديها سوى سيطرة محدودة فعليا على أراضيها، وتقدم لنا التجربة التاريخية لدول بحر البلطيق منظورا مستنيرا وتجعلنا نتفهم حجج الدول المتضررة على هذا النحو. وتتطلع لاتفيا أيضا إلى مطالعة المواد الواردة في ورقة المسائل الثالثة للفريق الدراسي ومناقشتها في لجنة القانون الدولي في وقت لاحق من هذا العام.

وفيما يتعلق بالآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر، نعتقد أن المحاكم والهيئات القضائية الدولية تؤدي دورا مهما في توضيح القواعد التي توجه سلوك الدول والجهات الفاعلة الأخرى في التعامل مع أسباب أزمة المناخ وآثارها. ولذلك، نعرب عن تقديرنا لمبادرة فانواتو التاريخية بطلب فتوى بشأن تغير المناخ من محكمة العدل الدولية، وكذلك لطلب لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي فتوى من المحكمة الدولية لقانون البحار. وستنظر لاتفيا في المشاركة في إجراءات طلب الفتوى تلك، رغبة منها في الإسهام في تطوير القانون الدولي.

وسيكون من المهم أن يبدي مجلس الأمن مرونة كاملة لمواجهة التحديات المناخية القائمة وضمان النظر في أثر ارتفاع مستوى سطح البحر على أعماله وأنشطته وولاياته بطريقة شاملة، قد تمكن أيضا من إيجاد استجابة للتهديد المحدد المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر. ونأسف لأن مشروع القرار المهم S/2021/990، الذي أطّر مشكلة تغير المناخ بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين والذي شاركت في تقديمه أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لم يُعتمد في عام ٢٠٢١ بسبب حق النقض الذي استخدمه أحد الأعضاء الدائمين في المجلس (انظر S/PV.8926).

في الختام، لا تزال التدابير الطموحة والعاجلة للتخفيف من آثار تغير المناخ تشكل العنصر الحاسم في إدارة المخاطر المناخية والحد من ارتفاع مستوى سطح البحر. وتلتزم لاتفيا التزاما قويا بتحقيق أهدافها المناخية والتوصل إلى الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. وبالإضافة إلى ذلك، نسعى حاليا إلى تحقيق أهداف أكثر طموحا فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠. وتشجع لاتفيا جميع البلدان على الالتزام بأهداف مناخية أكثر طموحا في مساهماتها الجديدة المحدثة المحددة وطنيا قبل الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وساهمت لاتفيا مؤخرا في "الوعد المناخي" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يساعد البلدان في تحقيق أهدافها المناخية. وفي الوقت الذي نواصل فيه الاستجابة للأزمات الجارية في جميع أنحاء العالم، يجب أن نكفل إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة من أجل مستقبل مستدام يسوده السلام ويتوفر على مقومات الصمود في مواجهة تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد هينتون (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ مالطة على رئاستها لمجلس الأمن ونشيد بها على اختيارها هذا الموضوع المهم للمناقشة المفتوحة. ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات اليوم.

وتؤيد كندا البيان الذي ستدلي به ممثلة ناورو بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد بالفعل حياة وسبل عيش ٤٠ في المائة من البشر الذين يعيشون في المجتمعات الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يعيش أكثر من نصف بليون شخص في جميع أنحاء العالم في مناطق منخفضة، وهي الأكثر عرضة لخطر الفيضانات الشديدة والتحات. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر أيضا تهديدا ملحا ووجوديا لمواطني الدول الجزرية الصغيرة. وعلى مدى عقود، ما فتئت تلك الدول تدق ناقوس الخطر بشأن التهديدات التي يشكلها تغير المناخ لنا جميعا. كما رأينا أن آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات ومجتمعات السكان الأصليين وغيرهم من المجتمعات المحلية المحرومة والمهمشة تاريخيا.

ويجب أن تكون التجارب المعاشة والأفكار المتعلقة بالحلول المبتكرة في صميم جهودنا. ويجب أن يقترن تنفيذ ذلك العمل بالتزام فعلي بدعم المشاركة الهادفة لأشد المتضررين بغية الإسهام بقدر كبير في التصدي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. و "مبادرة الأمم الصاعدة" التي أطلقتها توفالو وجزر مارشال مثال على هذا العمل الإيجابي. ويجب علينا الإصغاء بعناية ويتعين علينا اتخاذ إجراءات.

وتعمل كندا بنشاط بالتعاون مع الشركاء الدوليين لتعزيز القدرة على الصمود، لا سيما في المناطق المعرضة لأكبر قدر من المخاطر. وتغطي الجهود المبذولة المراحل المختلفة لعواقب ارتفاع مستويات سطح البحر، مما يساعد في منع التغيرات والتخفيف من حدتها والتكيف معها وتشمل تقديم الدعم المالي والتقني المستمر لعدة مبادرات، بما في ذلك "مرفق كندا ومنطقة البحر الكاريبي للقدرة على الصمود"، وهو شراكة متعددة المانحين يديرها البنك الدولي لتعزيز صمود دول منطقة البحر الكاريبي وقدرتها على إعادة البناء بصورة أفضل في أعقاب الكوارث الطبيعية؛ و "صندوق الجماعة الكاريبية للتكيف مع تغير المناخ"، الذي يساهم في حماية الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من مخاطر الكوارث؛ و "التحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف"، وهو تحالف يضم أصحاب

مصلحة متعددين ويستثمر في تحسين قدرة السواحل على الصمود مع التركيز على بلدان الجنوب؛ وأخيرا، "مبادرة تقييم وتمويل عملية الحد من مخاطر الكوارث في المحيط الهادئ"، التي تزود البلدان الجزرية في المحيط الهادئ بأدوات لنمذجة مخاطر الكوارث وتقييمها.

(تكلم بالفرنسية)

بينما تركز مناقشة اليوم تحديدا على آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن الدوليين، نود أيضا أن نعترف بأن ظاهرة تغير المناخ الأوسع نطاقا تشكل عاملا مضاعفا لمخاطر انعدام الأمن ونشوب النزاع. وتعمل كندا بشكل وثيق مع حلفائها وشركائها ومع أصحاب المصلحة من قطاعات متعددة لإنشاء مركز التميز المعني بتغير المناخ والأمن التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وسيساعد مركز التميز الجديد في تحديد ومعالجة نطاق وتعقيد المخاطر الأمنية التي يشكلها تغير المناخ. وسنواصل البحث عن فرص للقيام بالمزيد.

وكما هو الحال بالنسبة للتهديدات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ، يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تحديا عالميا متوارثا عبر الأجيال. ويجب علينا جميعا القيام بدورنا للمساعدة في التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر واتخاذ إجراءات معا الآن لمنع آثاره والتخفيف من حدتها والتكيف معها. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا إذكاء الوعي العام بآثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن الدوليين وأن نتصدى لها مباشرة. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور محوري في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد مايذن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مالطة على عقد مناقشة اليوم المهمة جدا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وجميع مقدمي الإحاطات اليوم على إسهاماتهم الممتازة.

إن تغير المناخ أحد التحديات الحاسمة في عصرنا. وعواقبه الكارثية عالمية ومتعددة الأوجه. فهو يهدد الأرواح وسبل العيش ويتسبب في التشرد. إنه عامل مضاعف للمخاطر، يتسبب في نشوب النزاع وانعدام الأمن. ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة. والعلم واضح – فقد حددت سلسلة من التقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشكل صارخ ما يخبئه المستقبل إذا لم نتصرف على وجه السرعة. وتغير المناخ مسألة يجب على النظام المتعدد الأطراف برمته أن يتصدى لها إذا أردنا التخفيف من حدة هذه الأزمة والتكيف معها. وكان تعميق فهم مجلس الأمن للصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين أولوية رئيسية لأيرلندا خلال فترة عضويتنا الأخيرة في المجلس وسنواصل توجيه الانتباه إلى تلك الصلة في الأمم المتحدة. ولئن كنا بطبيعة الحال نشعر بخيبة أمل إزاء استخدام حق النقض من جانب بلد واحد والذي حال دون اعتماد مشروع القرار بشأن المناخ والأمن (S/2021/990) الذي كانت أيرلندا والنيجر على رأس مقدميه، فمن الواضح وجود تأييد كبير لجدول الأعمال هذا على مستوى الأمم المتحدة بالكامل. ومن الضروري أن يستخدم المجلس الأدوات المتاحة له لمعالجة هذه المسألة في تنفيذ ولايته.

وكما سمعنا اليوم، يعيش أكثر من ٦٠٠ مليون شخص في مناطق ساحلية منخفضة. وهم سيتأثرون بشكل مباشر جراء ارتفاع مستوى سطح البحر، فيما سيتأثر عدد كبير آخر من الناس بسبب النزوح البشري وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من المسائل الحاسمة التي نناقشها في الأمم المتحدة، فإن تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر سيشعر به بشكل غير متناسب سكان المناطق المنخفضة والبلدان النامية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتدرك أيرلندا، بوصفها دولة جزرية، تماما الطابع الملح لظاهرة ارتفاع مستوى سطح البحر. لقد عملنا مع شركائنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء القدرة على الصمود وإعلاء صوتهم في المنتديات المتعددة الأطراف الهامة. ونحن ندرك تماما الحاجة إلى معالجة مواطن الضعف المحددة في هذه الدول. وهذا معترف به في خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وستكون الخطوة المهمة الأخرى هي ضمان أن تكون المؤسسات المالية الدولية قادرة أيضا على أخذ ذلك الضعف الشديد في الاعتبار.

كما أن الجوانب القانونية لتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر حاسمة أيضا. ويأتي إجراء مزيد من الدراسات لهذا المجال فيما يتعلق بالقانون الدولي في الوقت المناسب في ضوء مختلف التحديات البيئية غير المسبوقة، ولا سيما التي تواجه الدول المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة. وترحب أيرلندا ترحيبا كبيرا بإدراج ذلك الموضوع حاليا في جدول أعمال لجنة القانون الدولي. وسنواصل المشاركة في المسائل المتعلقة بقانون البحار وكيان الدولة وحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر. ويمكن لعمل لجنة القانون الدولي أن يؤدي دورا في دراسة المسائل القانونية الهامة ذات الصلة بالتحديات التي يطرحها ارتفاع مستوى سطح البحر.

وكما أشار متكلمون آخرون اليوم، من الواضح أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في معالجتها لعواقب ارتفاع مستوى سطح البحر، ستكون أحد الاعتبارات الرئيسية في أي استجابة. وفي ذلك الصدد، تؤكد أيرلندا من جديد الطابع العالمي والموحد للاتفاقية، التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

وفي الختام، تود أيرلندا أن تشدد مرة أخرى على أهمية معالجة مجلس الأمن لكيفية تأثير تغير المناخ على قدرته على الوفاء بولايته. والعمل الآن لتعميق فهمنا لكيفية تأثير تغير المناخ على انعدام الأمن والنزاع أمر أساسي إذا أردنا أن نكون قادرين على الاستجابة بفعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد هملیغارد.

السيد هملیغارد (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن مسألة ذات أهمية محورية للأمن العالمي.

في السنوات الماضية، تسببت الظواهر الجوية القصوى في دمار واسع النطاق، وقتلت الآلاف من الناس وشردت الملايين. ونقتبس من البيان الذي أدلى به الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في شرم الشيخ، بمصر: "الفوضى المناخية هي أزمة ذات أبعاد هائلة. العلامات في كل مكان".

يعيش الملايين من الناس في سياقات ضعيفة، حيث تتعرض الدول الجزرية المنخفضة والمناطق الساحلية لخطر فقد الأراضي. وقد تختلف الآثار المباشرة عبر المناطق وتضرب بشكل غير متناسب الفئات الأكثر ضعفا، لكن أزمة المناخ تؤثر علينا جميعا. إن أزمة المناخ هي في الواقع عامل مضاعف للخطر. ويؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى ندرة الموارد واستغلال الجماعات الإجرامية المنظمة لها من أجل الربح. وتزيد تدفقات الهجرة الناجمة عن تغير المناخ من الطلب على خدمات تهريب البشر. ويؤدي ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية إلى تفاقم المظالم المحلية وتأجيج النزاعات والإرهاب والهشاشة وعدم الاستقرار.

ولا يوجد بلد أو منظمة واحدة يمكنها التخفيف من آثار مخاطر المناخ بمفردها. ومع ذلك، فإن إنفاذ القانون يؤدي دورا حاسما في تدابيرنا الجماعية للاستجابة. والواقع أن الأوساط العالمية لأجهزة إنفاذ القانون تقف في الخطوط الأمامية لحماية المجتمعات ومكافحة الشبكات الإجرامية التي تستغل الكوارث الطبيعية وتغذيها لصالحها.

ويساعد برنامج الأمن البيئي وبرنامج المجتمعات الضعيفة التابعان للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) منذ فترة طويلة أعضاء الإنتربول البالغ عددهم ١٩٥ بلدا في معالجة مسألة العلاقة بين المناخ والأمن. وعلاوة على ذلك، سيسهم التعاون الدولي الفعال في مجال إنفاذ القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف الإنتربول العالمية السبعة التكميلية المتعلقة بأعمال الشرطة. فعلى سبيل المثال، يتناول الهدف ٣ من أهداف الإنتربول العالمية المتعلقة بأعمال الشرطة حماية المجتمعات المحلية الضعيفة. ويدعم الهدف ٧ من أهداف الإنتربول، بشأن الأمن البيئي والاستدامة البيئية، تنفيذ ١١ هدفا من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٣، بشأن العمل المناخي.

دعونا نسخر أهداف التنمية المستدامة والأهداف العالمية لأعمال الشرطة للعمل معا من أجل تعزيز قدرتنا على التحقيق في الجرائم البيئية، وحماية المجتمعات المحلية المعتمدة على الموارد، وبناء آليات لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، وتعطيل شبكات الجريمة المنظمة وعنصر الربح. فليكن هذا العام عاما من التعاون المعزز والطموحات المتجددة لتأمين مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كيريباس.

السيدة موت (كيريباس) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشيد بكم على الموضوع الذي اخترتموه. وترحب كيريباس بفرصة تقديم وجهات نظرها بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن الدوليين.

ما من شك في أن عالمنا يشهد اليوم أهم التغيرات في مستويات سطح البحر والظواهر المناخية القصوى، لدرجة أنه حتى الزيادة الهامشية في ارتفاع مستوى سطح البحر تعرض أضعف الفئات، ولا سيما الجزر المنخفضة والمجتمعات الساحلية، لخطر مباشر. وفي كيريباس، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية القصوى، والزيادات في درجات الحرارة السنوية والموسمية والتغيرات في أنماط هطول الأمطار هي بعض آثار تغير المناخ التي يتم ملاحظتها باستمرار. ولا يوجد جزء من أرض كيريباس يرتفع أكثر من ثلاثة أمتار فوق مستوى سطح البحر. ومع التغيرات في نظامنا المناخي ومع ارتفاع مستوى سطح البحر، تواجه جزرنا تحديات كبيرة ومستمرة. فإلى جانب تآكل الخطوط الساحلية، دُمرت المحاصيل الغذائية وتلوثت خزانات المياه الجوفية العذبة، وهي مصدر مياه الشرب لدينا، بمياه البحر المتسللة.

وفي حين أنه من المفهوم أن ارتفاع مستوى سطح البحر يؤثر على كل دولة عضو، فإن ما يساء فهمه في كثير من الأحيان هو التباين في أثره الذي يؤثر على الدول الجزرية المنخفضة الأكثر ضعفاً، مثل بلدي، كيريباس، ولماذا تمثل استراتيجيات التخفيف والتكيف العاجلة والفعالة فرصتنا الوحيدة للتصدي للمخاطر التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. ولا يزال ارتفاع مستوى سطح البحار وتغير المناخ القوة الأكثر تدميرا، إذ لا يعملان ضد جهود الحكومة لتحسين رفاه سكانها المتزايدين فحسب، بل أيضا ضد مشاركة الناس مشاركة مجدية في اقتصادنا وفي تعزيز السلام.

وتقدر كيريباس اعتراف مجلس الأمن بأهمية تعزيز التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود من خلال بناء السلام والتمويل المناخي. وبالمثل، فإن دعوة البلدان المتقدمة إلى مضاعفة مخصصاتها المتعلقة بالتمويل المناخي للبلدان النامية من أجل التكيف من مستويات عام ٢٠١٩ بحلول عام ٢٠٢٥ هي مبادرة تستحق النظر وتكتسي أهمية خاصة لتعزيز تدابير القدرة على الصمود للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية ذات المناطق الساحلية المنخفضة.

وتحقيقا لتلك الغاية، نوصي بأن يعزز شركاؤنا وجميع أعضاء المجتمع الدولي جهودهم الجماعية لتعبئة الدعم وزيادة الاستثمارات فيما يتعلق بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الدول غير الأعضاء في المجلس لإحاطتهم علما بالحالة الراهنة في أكثر المناطق ضعفا، بما في ذلك منطقة المحيط الهادئ.

وتدرك كيريباس المخاطر التي يشكلها تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على الحدود البحرية. ونعتقد أن هذا الخطر قد يقوض سلامتنا الإقليمية في المستقبل إذا ظل القانون الدولي عاجزا في مواجهة التغيرات الدينامية. وتعتقد كيريباس أنه بمجرد الانتهاء من ترسيم حدودنا البحرية وعرضها على الأمين العام، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ستظل الحدود البحرية دائمة وأن خطوط الأساس الخاصة بنا لن تتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ.

إن حجم خطر ارتفاع مستوى سطح البحر وما يترتب عليه من آثار تبرر اتباع نهج كلي من شأنه أن يبني التآزر بين أصحاب المصلحة المعنيين، سواء كانوا حكومات وطنية أو منظمات إقليمية أو جهات فاعلة محلية على الصعيد الوطني. فالجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أساسية لتحقيق تأثير حقيقي على أرض الواقع وتحسين

القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ويتعين علينا الاستماع إلى تجاربهم في تنفيذ الحلول ومراعاة نظم وحلول المعرفة التقليدية وإدماجها. وينبغي لنا حشد الجهود حيثما كان التقدم محدودا. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة الدعم وتعزيز مبادرات التأهب والإنذار المبكر وتحسين جمع ورصد البيانات المتعلقة بمخاطر المناخ ومستوى سطح البحر كعناصر رئيسية من عناصر التكيف. إن زيادة الاعتراف بالآثار الاجتماعية لتغير المناخ من خلال الضمانات الاجتماعية أمر ضروري. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نوفر اعتمادات لتمكين ضحايا تغير المناخ من اللجوء إلى القضاء بموجب القانون الدولي.

وتلتزم كيريباس التزاما كاملا، من خلال رؤيتها لفترة العشرين سنة، ببناء قدرة شعبها على الصمود والتكيف. وتدعو خريطة الطريق والمبادرة هذه ومدتها ٢٠ عاما، بقيادة الرئيس والحكومة الحاليين، إلى التنمية الذاتية وإقامة شراكات استراتيجية مبتكرة من أجل إحداث تحول مستدام في هذه المسألة من خلال خطاب دولي يصف مستقبلنا كجزيرة واحدة غارقة. وتشجع رؤية كيريباس لفترة العشرين سنة شعبها على مواجهة تحديات التنمية، بما في ذلك تغير المناخ، وتحويلها إلى فرص.

ولذلك، فإننا ننضم إلى الدول ذات التفكير المماثل في الدعوة إلى الاعتراف الفوري بتغير المناخ وآثاره الاجتماعية والأمنية والإنسانية بموجب القانون الدولي.

وتعتقد كيريباس أيضا أن السلام يجب أن يسود المنازل والمجتمعات المحلية أولا قبل نشره على نطاق أوسع. ويشمل ذلك حماية أسرنا ونسائنا وأطفالنا ورفاههم. وتؤمن كيريباس إيمانا راسخا بأنه يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الاستثمار في النساء والفتيات بغية المساعدة في تخفيف آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام المستدام. فلديهن الصوت والقوة اللازمين لتحمل مخاطر متعددة. وفي ذلك الصدد، يتعين علينا تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في العمليات المناخية بكفالة تقاسم المعارف العالمية وتوفير منابر للوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل إحاطة المجلس علما بسياسات بناء القدرة على الصمود المراعية للمنظور الجنساني. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ قرار يراعي التداعيات الأمنية لتغير المناخ، على غرار القرار المقترح في عام ٢٠٢١، وأسس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ساموا.

السيد لوتيرو (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يضم ٣٩ دولة جزرية صغيرة نامية متضررة بشكل خاص من الآثار المتعددة والمتشابكة لتغير المناخ.

ونشكر رئاسة مالطة على عقد هذه المناقشة المهمة جدا. ونسلم بأنها تستفيد من عمل الكثيرين في المجلس بشأن مسائل تغير المناخ.

هناك سلسلة من الأمثلة الجديدة على التأثير المفاجئ والبطيء لتغير المناخ على الجزر الصغيرة، من موجات المد الهائلة، إلى الأعاصير الشديدة، إلى الارتفاع غير المسبوق والذي لا يمكن وقفه في مستوى سطح البحر. وحرصا على الوقت، لن أسردها هنا، ليس لأنها غير مهمة، بل لأنه من الضروري أن نقلل من الأقوال وأن نُكثر من الأفعال لمنع آثار تغير المناخ وتقليلها إلى أدنى حد في المستقبل.

إذ ننتقل إلى الأسئلة التي طرحها الرئيس، نود أن نعلق على بعض منها.

سيظل تأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية هائلا. ويعني صغر حجم كتلنا الأرضية وسكان بلداننا واقتصاداتنا وبُعدنا الجغرافي أننا أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية. ولا شك في أن تغير المناخ سيشكل تهديدا وجوديا لأساليب حياتنا، وربما حتى لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ولكن لكي نكون واضحين، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن التغير المناخي بشري المنشأ ليس له تأثير على كيان دولنا أو سيادتنا.

ونُذكر بإعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وفي ذلك الإعلان، أكد قادتنا أنه لا يوجد

التزام قانوني بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإبقاء خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية قيد الاستعراض أو تحديث الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية بمجرد إيداعها لدى الأمين العام. إذ تظل هذه المناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات الناشئة عنها سارية من دون تخفيض، بصرف النظر عن أي تغيرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. ويسرنا أن نرى دولا أخرى، بما فيها بعض أكبر الدول الساحلية، قد تبنت فهما مماثلا للقانون الدولي، مسلّمة بضرورة كفالة الاستقرار والأمن واليقين والقدرة على التنبؤ من الناحية القانونية.

وفيما يتعلق بمسألة كيان الدولة، نعتقد أن ممارسات الدول في القرنين الماضيين واضحة تماما. إن اتفاقية مونتيفيديو بشأن حقوق الدول وواجباتها لا صلة لها بمسألة استمرار كيان الدولة. بل إن هناك فرضية أساسية لاستمرار كيان الدولة في القانون الدولي.

وسيكون من الإجحاف والظلم أن ندعو الآن، في سياق ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى التطبيق الصارم لمعايير وُضعت ضمن اتفاق إقليمي وُقع قبل قرن تقريبا وصدق عليه ١٦ بلدا. ونرى أن هذه المعايير لا تنطبق على استمرارية كيان الدول. ونلاحظ أن احتمال فقد الجزر الصغيرة لأقاليم برية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر ليس ظاهرة طبيعية بل هي ظاهرة بشرية المنشأ. وعلى سبيل المقارنة، فإن أقاليمنا البرية تتعرض للغزو نتيجة لأعمال دول أخرى أو تقاعسها. وحرماننا الآن من سيادتنا يتعارض مع ممارسات الدول على مدار قرن ومع تفسيرنا للقانون ذي الصلة في هذه الحالة.

وسيشكل ذلك أيضا ممارسة غير مقبولة للسلطة من جانب دول أكبر، بما يتعارض مع مبدأ تقرير المصير. ونرى أنه بمجرد أن ينشئ شعب ما دولة ما معربا عن حقه في تقرير المصير من خلال كيان دولة، فإن كيان دولته لن يزول إلا إذا طلب هذا الشعب صراحة بشكل آخر من أشكال التعبير الحق في تقرير المصير ومارسه. وهذا هو العامل الوحيد الذي يحدد ما إذا كان ينبغي للدولة أن تستمر.

وتمثل حماية الناس في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر تحديا عالميا يتطلب تعاونا هادفا بين الدول. وهذا التعاون ليس ضرورة حتمية من ضرورات السياسة العامة فحسب، بل هو أيضا التزام قانوني واجب على كل دولة. ولئن كان التعاون التزاما قانونيا، فهو أيضا مسألة إنصاف. فأعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة من بين أقل الدول المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، ولكننا نواجه بعضا من أشد العواقب المترتبة على ارتفاع مستويات سطح البحر. وتوقع أن تتحمل الدول الجزرية الصغيرة عبء ارتفاع مستوى سطح البحر، من دون مساعدة من المجتمع الدولي، سيكون قمة الإجحاف.

يجب بذل المزيد من الجهود. ونحن نعلق أهمية كبيرة على المناقشات بشأن الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات الدولية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ والتمويل. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ينبغي أن تظل المحفل الرئيسي للمناقشات بشأن تغير المناخ.

أشكر مرة أخرى رئيس مالطة وحكومتها على عقد هذه المناقشة في توقيت مناسب. إننا نتطلع إلى مواصلة المناقشة التعاونية بشأن كيفية تصدينا لهذه الآفة العالمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر مارشال.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (*تكلمت بالإنكليزية*): بوصفنا دولة جزرية مرجانية منخفضة أود أولا أن أهنئ مالطة، وهي دولة جزرية عزيزة، على توليها رئاسة المجلس وأن أعرب لها عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة الهامة والحاسمة.

لقد قدمنا مرارا إيجازات ليس عن التداعيات الأمنية المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر فحسب، بل أيضا عن مسارات العمل في إطار ولاية المجلس. وهي تشمل معالجة المعايير الأمنية التقليدية – التهجير وإعادة التوطين القسريين بين المجموعات السكانية – والهشاشة العامة، فضلا عن حل القضايا المعقدة المتعلقة بالقدرة على الصمود والسيادة ذاتها. وبالنسبة للدول المرجانية والجزرية المنخفضة مثل دولتي، هذه ليست قضايا مفاجئة. لقد نظرنا في هذه التداعيات الأمنية منذ إجراء أولى المناقشات المعنية بسياسات المناخ.

يجب على مجلس الأمن ألا يدخر جهدا في السعي إلى البناء على بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، والذي أعرب فيه المجلس عن "قلقه إزاء احتمال حدوث تداعيات أمنية من جراء فقدان بعض الدول لأراض بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر، ولا سيما في الدول الجزرية المنخفضة" (S/PRST/2011/15، صفحة ٢). وحين لا يقول المجلس أكثر من ذلك فبمقدور فرادى الأعضاء، بل ويجب عليهم، أن يتحركوا. إن العديد من الأدوات اللازمة متاحة بالفعل للمجلس، ويمكن دعوة النظام الدولي إلى اتخاذ إجراءات أكثر تركيزا. إن أكثر شيئ مطلوب هو الإرادة السياسية لبدء العمل، بدعم من ممثل خاص للأمم المتحدة.

وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي للمجلس أن يحيط علما بالإجراءات الجارية التي تتخذها جزر مارشال، وبالتنسيق مع الإجراءات التي يتخذها أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، فيما يتعلق بالحدود البحرية المحددة جغرافيا. إن الغرض من هذه الحدود هو الحفاظ على الاستقرار والتعريف القانوني لخصائصنا الإقليمية الفريدة، بما في ذلك مياهنا في المحيط الهادئ. ولا تزال سلامة أراضينا وسيادتنا تُعرف بأنها من ممارسات الدولة، حتى ونحن نواجه تهديدات خطيرة، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يتناول أهمية الأمن والهشاشة المشتركة للدول في منطقتنا، أوقيانوسيا، وأن يشجع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام، على تعزيز المشاركة في دعم الهياكل الوطنية للأمن، بما في ذلك الأبعاد المناخية، وحفز المزيد من مشاركة المجتمع المحلي. ويمكن للنظام الدولي أن يدعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية في هذا الصدد وأن يشجعها بين الدول المرجانية المنخفضة، داخل المناطق وبين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يحدد نطاق إجراءات المرونة والتكيف، بما في ذلك التدخلات الواسعة النطاق، وهي إجراءات لازمة للحد من المخاطر الأمنية الناجمة عن الانغمار بالمياه الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر. ومن الناحية العملية، يمكن للمجلس أن يدرس على الأقل تقييما أساسيا وما إذا كانت تلك الإجراءات تتخذ بالشكل المناسب، أو لماذا لا يتم اتخاذها.

ولمجرد أن المسائل صعبة، أو لأن الدول المعنية نائية وصغيرة، فهذا ليس سببا لعدم اتخاذ المجلس للإجراءات المناسبة، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة ازداد الآن اتساع نطاق انخراطها الجيوسياسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئ وفد كينيا مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير وعلى عقد هذه المناقشة بشأن مسألة بالغة الإلحاح والأهمية.

يشكل ارتفاع سطح مياه البحر بسبب تغير المناخ تهديدا حقيقيا لسيادة الدول ووجودها ذاته، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. إنه يسفر بالفعل عن لاجئين بيئيين، ويفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويدمر البنية التحتية الساحلية، ويخلق بشكل عام ظروفا مفضية للنزاعات أو يفاقمها. ومن الواضح أن أي تقاعس عن العمل أو افتقار إلى الطموح في معالجة هذه الأزمة العالمية سيكون مكلفا للغاية. فيتعين علينا حشد وتوجيه جميع الموارد – البشرية والمؤسسية والمالية – إلى نهج متعدد القطاعات ومتعدد الجوانب للعمل المناخي من جانب النظام المتعدد الأطراف بأسره، ويتعين على هذا المجلس الانخراط في ذلك.

في هذا الصدد، وبوصف كينيا دولة ساحلية متضررة، فإنها تشدد على الضرورات الأربع التالية.

أولا، باعتبار مجلس الأمن الجهة الفاعلة المتعددة الأطراف الرائدة في صون السلم والأمن الدوليين فإن باستطاعته تسليط ضوء هام على ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على النزاعات. وعلى أقل تقدير، سيشجع ذلك جميع أصحاب المصلحة على العمل بمزيد من الإلحاح والطموح عند صعود القضية على قائمة الأولويات العالمية.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يقر بالصلة بين المناخ والسلم والأمن، وبذلك يمكنه أن يدمج في جميع أعماله تدابير التكيف مع

المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك حفظ السلام والولايات السياسية الخاصة، وأن يكفل تنفيذها بأمانة.

ثالثا، يجب أن نبني على عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي هو مركز تعددية الأطراف البيئية. فيجب أن نستفيد من عمله عبر مجالات العلوم والسياسات والتكنولوجيا، وذلك لتحسين تنسيق عملنا الجماعي من أجل المرونة المناخية والاقتصادات الخضراء.

رابعا، وفي نهاية المطاف، لكي يتم إبطاء ارتفاع مستوى سطح البحر يتعين على الجميع – وخاصة البلدان الصناعية – خفض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس. ويجب عليها أيضا، تمشيا مع التزاماتها، أن تقدم الدعم للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، حتى تبني قدرتها على الصمود والتكيف في مواجهة أزمة المناخ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مالطة على عقد هذه المناقشة وأن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والوزير أوريسكو والمدير باسيسي على بياناتهم.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي ستدلي به ناورو، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

تتيح لنا مناقشة اليوم الفرصة لإبراز السبب في أن ارتفاع مستوى سطح البحر يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مما يمكننا من تحديد استراتيجية مشتركة لهذا الجانب المحدد من العلاقة بين المناخ والأمن. يجب علينا زيادة الوعي بالتهديد الوجودي الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر، والذي يمكن أن يؤدي إلى غمر دائم للأرض بالمياه واختفاء مناطق ساحلية بأكملها في جميع أنحاء العالم. كما أن مستويات سطح البحر الشديدة الارتفاع تتسبب في تزايد وتيرة حدوث الفيضانات وفقدان النظم الإيكولوجية وتملح التربة.

وكنتيجة مباشرة لذلك، فإن بقاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته معرض للخطر، بينما تعاني بلدان أخرى معرضة لخطر تغير المناخ من أضرار في بنيتها التحتية وخسائر في صناعاتها.

ويرتبط الفقر وانعدام الأمن الغذائي وندرة الموارد والنزوح والهجرة أيضا بارتفاع مستوى سطح البحر في العديد من المناطق الساحلية. وتشكّل تلك العوامل مجتمعة محركا رئيسيا للنزاع وعاملا مضاعفا للخطر، ولا يهدد ذلك السلام والأمن في الدول الأكثر تضررا فحسب، بل أيضا على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولذلك نرى أنه ينبغي لجميع أجهزة الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات منسقة متعددة الأطراف للتصدي للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. ومن شأن ذلك أن يساعد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في تكثيف أنشطتها في مجال المناخي للوفاء بالتزاماتها الدولية. ومن نفس المنطلق، ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج التداعيات الأمنية المصاحبة لذلك، مثل الآثار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر.

وينبغي زيادة إدماج تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في صياغة ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشارك إيطاليا، كونها تتشارك مع بنغلاديش رئاسة مجموعة الأصدقاء التي تقوم بدور رائد في مجال الإدارة البيئية في الميدان، في صياغة الحلول التي تستطيع أن تمكّن عمليات السلام من أداء ذلك بطريقة مستدامة. ويكتسي الدعم المالي أهمية حاسمة أيضا. وفي ذلك الصدد، نرحب باستثمارات صندوق الأمين العام لبناء السلام دعما لبناء السلام والحفاظ عليه فيما يتعلق بآثار تغير المناخ. وينبغي لنا أيضا أن نواصل معالجة الآثار القانونية المترتبة عن ارتفاع مستوى سطح البحر. وتشيد إيطاليا بالعمل الذي يضطلع به فريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي، وتشير في نفس الوقت إلى الأهمية المحورية للإطار القانوني المكرس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي الختام، نأمل أن يواصل مجلس الأمن التصدي للتهديدات التي يشكّلها ارتفاع مستوى سطح البحر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونغا.

السيد تونيه (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أنضم إلى الجميع اليوم في هذا الحدث المهم. ويسعدني أن أدلي بهذه الملاحظات باسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها حضور في الأمم المتحدة. فما فتئنا نؤيد عقد هذه المناقشة المفتوحة مع التركيز على آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن الدوليين، كونه موضوعا يتلاءم تماما مع المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين.

لا يزال تغير المناخ يشكّل أكبر تهديد وجودي يواجه المحيط الهادئ الأزرق. وقد أعلن قادة المحيط الهادئ حالة طوارئ مناخية في منطقتنا في عام ٢٠٢٢. والواقع أن ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ يشكّل عاملا مضاعفا للخطر بالنسبة لشعوبنا على العديد من المستويات. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يعالج مسائل مهمة، بما في ذلك كيان الدول والمناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات.

ويشكّل الحفاظ على مناطقنا البحرية المنشأة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وصونها إحدى الخطوات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها لحماية السلام والأمن الدوليين في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. وقد أعاد قادة المحيط الهادئ، من خلال إعلانهم الرائد المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، التأكيد على كون تهديدات تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر مسألة حاسمة تعرض سبل عيش شعوبنا ورفاهها للخطر وتقوض آفاق تحقيق مستقبل سلمي وآمن ومستدام لمنطقتنا.

وقد أعلن قادتنا أن مناطقنا البحرية، والحقوق والاستحقاقات الناشئة عنها، ستظل منطبقة دون نقصان، بغض النظر عن أي تغييرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ. ويؤكد الإعلان أولوية ومحورية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي اعتُمدت لكونها إسهاما مهما في الحفاظ على السلام والعدالة والتقدم لجميع الشعوب. ومن الأهمية بمكان أن الإعلان متجذر أيضا في مبادئ الاستقرار القانوني والأمن واليقين والقدرة على التنبؤ التي تقوم عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونرحب بالبيانات الصادرة عن الدول والمنظمات تأييدا للإعلان ونوجه دعوتنا مرة أخرى إلى بقية المجتمع الدولي للانضمام إليها. وندعم ونؤيد بقوة ما تضطلع به لجنة القانون الدولي من عمل حاليا لدراسة موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

وستجتمع منطقتنا في الشهر المقبل، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس، لحل المشاكل القانونية المعقدة الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على كيانات الدول وحماية الشعوب المتضررة منه. ويعبر هذا عن الجهد المتضافر الذي تبذله منطقتنا للإسهام بشكل مجد في العمل المهم الذي تضطلع به ورقة المسائل الثانية الصادرة عن لجنة القانون الدولي (A/CN.4/752)، لأن المسائل التي تتناولها ذات أهمية حاسمة لمستقبل شعوبنا في مواجهة ما يتعرض له رفاهها وسلامتها وأمنها من تهديدات متزايدة جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. ونرحب بالعمل الذي يضطلع به مجلس الأمن في دعم هذه الجهود واتخاذ التدابير الملموسة ذات الصلة. ونحن على استعداد لتقديم ما يلزم من دعم، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات بشأن المسائل التي أثيرت اليوم. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بتغير المناخ والأمن، لكي يسترشد عمل المجلس والجمعية العامة بتوجيهاته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد راي (بابوا غينيا الجديدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أثني بشدة على الرئاسة المالطية للمجلس لشهر شباط/فبراير لتنظيمها جلسة اليوم الحسنة التوقيت التي تمس الحاجة إليها، كما أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات. إن انخراط المجلس بشأن هذه المسألة المواضيعية جدير بالترحيب وينبغي أن يحظى بمزيد من التشجيع.

يشكّل ارتفاع مستوى سطح البحر أحد آثار الاحترار العالمي الناجم عن تلوث الغلاف الجوي للأرض بغازات الدفيئة الذي تسبب فيه النشاط البشري. والعلم بيّن، كما أبرز تقرير عام ٢٠٢٢ الصادر

عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الذي يشير جزئيا إلى أن بعض المجتمعات الساحلية في المناطق المدارية قد فقدت نظما إيكولوجية كاملة للشعاب المرجانية كانت تساعدها في السابق في الحفاظ على أمنها الغذائي وسبل عيشها. واضطرت مجتمعات أخرى إلى مغادرة الأحياء المنخفضة والمواقع الثقافية مع ارتفاع مستوى سطح البحر. وتشمل الآثار السلبية الخطيرة لارتفاع مستوى سطح البحر على الأرواح وسبل العيش في المجتمعات الساحلية والجزرية تآكل السواحل وتلوث التربة ومياه الشرب بالمياه المالحة والمزيد من المد العاصفي القوي والفيضانات واسعة النطاق وعدم صلاحية الأراضي للسكن وتشريد شعوب ومجتمعات محلية بأكملها ونزوحها. وفي بلدي، بابوا غينيا الجديدة، لا يزال الزحف المشؤوم لارتفاع مستوى سطح البحر على جزرنا الصغيرة الخارجية ومجتمعاتنا الساحلية يزداد سوءا ويشكّل مصدر قلق بالغ. وتواجه البلدان الجزرية المرجانية المنخفضة في المحيط الهادئ خطرا وجوديا جسيما. ويشكّل ارتفاع مستوى سطح البحر محركا محتملا للنزاعات والتوترات بين النازحين والمشردين ومجتمعاتهم المحلية الجديدة بشأن استخدام الموارد المحدود. ولذلك أعطينا الأولوية لمعالجة هذه المسألة من خلال بذل الجهود على الصعيد الإقليمي من الآن فصاعدا.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكّل تهديدا خطيرا لتنميتنا المستدامة وأمننا ورفاهنا؛ هذا هو الواقع الذي نعيشه. فالأثر الذي يخلفه ارتفاع مستوى سطح البحر على المجتمعات المحلية والبلدان مدمر وغير قابل للإصلاح في الأغلب، وستزداد الخسائر والأضرار مع الارتفاع المستمر في درجات الحرارة على الصعيد العالمي. ولذلك نحث مجلس الأمن على أن يعالج بفعالية المسائل الأمنية غير التقليدية، من قبيل هذه المسألة. ونرى أن اضطلاع المجلس بدور وقائي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، مفيد في هذا السياق. على المجلس ألا ينتظر حتى فوات الأوان لاتخاذ إجراءات بشأن مسائل لها آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والصلة بين المناخ والأمن. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة العمل الجاري الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي بشأن معالجة ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. ويحسن مجلس الأمن صنعا إذا ما استفاد من العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة.

ومن الشواغل الرئيسية لبابوا غينيا الجديدة ومنطقة المحيط الهادئ أهمية حماية المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. فيجب تفعيل واجب التعاون الدولي، المعترف به جيدا في القانون الدولي، لمعالجة مسألة حقوق الإنسان والعمل الإنساني تلك. وثمة مسألة أخرى حاسمة ولكنها ذات صلة بالنسبة لنا تتعلق بالمناطق البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لذلك فإننا ننضم إلى الدعوة إلى الاهتمام بإعلان منتدى جزر المحيط الهادئ بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، الصادر عن قادتنا في آب/أغسطس ٢٠٢١، والذي تكلمت عنه الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ورئيس منتدى المحيط الهادئ في وقت سابق. ومن الآثار الخطيرة الأخرى التي يفرضها ارتفاع مستوى سطح البحر المسألة الأساسية المتعلقة بالسيادة، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي قد تغمرها المحيطات في المستقبل. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الدولة القائمة لا يمكن أن تزال بارتفاع مستوى سطح البحر، كمسألة قانون دولي. ولا يمكن اعتبار ذلك أمرا مفروغا منه.

وإذ ننوه إلى العلاقة بين ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ وآثارهما الأمنية على السلم والأمن العالميين، نحث أعضاء المجلس على أن يكونوا استباقيين، استنادا إلى الأدلة والعلم، من أجل تفسير حقائق اليوم بشكل أفضل مع الالتزام بولايتهم، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. كما ندعو أعضاء المجلس الذين ما زالوا يشككون في الصلة بين تغير المناخ والأمن إلى أن يكونوا واقعيين بشأن الأخطار التي يشكلها تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وترى بابوا غينيا الجديدة أن لمجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، دورا هاما يؤديه في الصلة بين المناخ والأمن. ونشارك الآخرين في تكرار الدعوة إلى

تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن، يمكن أن يكون بمثابة مركز تنسيق للصلة بين المناخ والأمن في منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، تود بابوا غينيا الجديدة أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة وتونغا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد غونزاتو.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبلد المرشح المحتمل جورجيا.

يشكل تغير المناخ، مع كون ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة مباشرة له، محركا أساسيا للنزاعات ومضاعفا للمخاطر. وكما أوضح من سبق من المتكلمين، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديدات كبيرة للعديد من الدول الساحلية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك السبب، نشكر مالطة على زيادة تعزيز أهمية الصلة بين المناخ والأمن في جدول أعمال مجلس الأمن. وكذلك نشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ومقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم.

إن من الضروري، للتقليل إلى أدنى حد من تلك التهديدات، اتباع نهج مشترك من قبل المجتمع الدولي بأسره. ومن المهم أيضا اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره ينتظم جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب. وتكتسي الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نفس القدر من الأهمية في ذلك الصدد. وإنه لأمر حسن التوقيت وملح أن يضطلع مجلس الأمن بدوره في التصدي لآثار تغير المناخ الضارة على السلم والأمن. وينبغي له كذلك أن يدمج بصورة منهجية المسائل الأمنية المتصلة بالمناخ، حسب الاقتضاء، في قراراته، وأن يواصل العمل من أجل اعتماد نهج شامل لمعالجة الشواغل الأمنية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال إعادة النظر في اتخاذ قرار بشأن تغير المناخ والأمن. وعلاوة على ذلك، ينبغي له أن ينظر في إنشاء منصب الممثل الخاص المعني بالمناخ والأمن.

ونسلم بأن آلية الأمم المتحدة المعنية بالمناخ والأمن تسهم في تعزيز التنسيق والتحليل المتكامل والتعليم داخل منظومة الأمم المتحدة. كما إن إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن أداة هامة يمكن أن تساعد مجلس الأمن على التصدي لتهديدات تغير المناخ. ونرحب كذلك بإعلان الأمين العام بشأن نظم الإنذار المبكر. وفي ذلك الصدد، فإن المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية تنقذ الأرواح والأصول وسبل العيش بزيادة فرص الحصول على الإنذارات المبكرة بالطقس والمعلومات المتعلقة بالمخاطر للشعوب في البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتعكف لجنة القانون الدولي حاليا على دراسة موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي" في ثلاثة مجالات رئيسية هي: قانون البحار وأهلية الدولة وحماية الأشخاص المتأثرين بارتفاع مستوى سطح البحر. ونحن على استعداد لدعم تلك العملية. وأي استجابات لعواقب تلك الظاهرة البطيئة الظهور ينبغي أن تكفل الحفاظ على الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية، بما في ذلك الاستقرار والأمن القانونيان. ووفقا لولاية لجنة القانون الدولي، يجب أن تكون تلك الاستجابات متماشية مع الإطار القانوني الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتحترمه، وهو الإطار الذي يعكس القانون الدولي العرفي. وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وتنشئ آليات إلزامية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ويتبع الاتحاد الأوروبي نهجا متكاملا إزاء تغير المناخ والأمن في عمله الخارجي، بما في ذلك بالاستجابة للأزمات وإدارة النزاعات. وبصفتنا أكبر مساهم في تمويل المناخ في العالم وجهة مانحة رئيسية في المجال الإنساني، فإننا ندعم الحد من مخاطر الكوارث والعمل الاستباقي وجهود التكيف والتخفيف. وعلى سبيل المثال ندعم أكثر من ١٤٠ برنامجا، من خلال المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها، تنفذها دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمؤسسات الإقليمية لتنفيذ أنشطة الحد من أخطار الكوارث. وبصفتنا

الرئيس الحالي للمنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث، فإننا نهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لتحدي نزوح السكان الناجم عن الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي. ومن خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي العالمية للتحالف العالمي الموسع لمكافحة تغير المناخ، قمنا بتمويل أكثر من ٨٠ برنامجا للتكيف في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأخيرا، أيدنا وضع ترتيبات تمويل جديدة تستجيب للخسائر والأضرار في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنتيغوا وبربودا.

السيد توماس (أنتيغوا وبربودا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول ال ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا وجوديا لها.

إن السلام والأمن في منطقة البحر الكاريبي يُدَمَّران تدريجيا بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وقدرتنا على البقاء الاقتصادي وصحتنا ورفاهنا وأسلوب حياتنا الثقافي والاجتماعي كلها معرضة للخطر، وكذلك مكاسب التنمية التي تحققت على مر السنين. وتاريخيا، كان ينظر إلى ارتفاع مستوى سطح البحر على أنه أحد الآثار الرئيسية لتغير المناخ، والذي يعود تاريخه إلى السنوات الأولى من مفاوضات المناخ. ولكن اليوم، أدى غياب العمل الجماعي الملموس بشأن تغير المناخ إلى جعل ارتفاع مستوى سطح البحر حقيقة مدمرة ومقعدة للعديد من بلداننا. إن التضاريس المسطحة المنخفضة والحجر الجيري المسامي لحوض البحر الكاريبي تجعل منطقتنا معرضة بشكل خاص لارتفاع مستوى سطح البحر، حيث تتنبأ أفضل العلوم المتاحة بواقع قاتم للغاية في المستقبل غير البعيد. ويؤثر تراجع سواحلنا على النظم الإيكولوجية الحيوية والتنوع البيولوجي، فضلا عن الأرواح وسبل العيش والمجتمعات التي تعتمد عليها. وبالتالي، فإن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على الصعيد العالمي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم ضعف السكان، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أصلا في حالات نزاع مسلح أو عنف أو هشاشة، والذين تكون قدرتهم على التعامل مع الصدمات والتغيرات المناخية محدودة.

وهذا يقودنا إلى المناقشة الدولية الجارية بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بقانون البحار وكيان الدولة وحماية الأشخاص. وتؤيد الجماعة الكاريبية المواقف التالية لتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

أولا، فيما يتعلق بقانون البحار، لا يوجد التزام بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإبقاء خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية قيد الاستعراض أو باستكمال الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية بمجرد إيداعها لدى الأمين العام. وعلاوة على ذلك، تظل هذه المناطق الزمنية البحرية والحقوق والاستحقاقات التي تنبع منها سارية دون نقصان، بصرف النظر عن أي تغيرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ.

ثانيا، فيما يتعلق بكيان الدولة، هناك افتراض أساسي باستمرار كيان الدولة في القانون الدولي. إن الخسارة المحتملة لأراضي الجزر الصغيرة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر ليست ظاهرة طبيعية، ولكن سببها بشري المنشأ. ولذلك فإن ارتفاع مستوى سطح البحر لا يؤثر على قدرة شعوبنا على التعبير عن حقها في تقرير المصير من خلال كيان الدولة. فذلك سيكون غير منصف وغير عادل بشكل صارخ.

ثالثا، فيما يتعلق بحماية الأشخاص، هناك واجب قانوني بشأن التعاون، ينشئ التزاما على المجتمع الدولي بمساعدة الدول الأكثر تضررا من ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك دول الجماعة الكاريبية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن منطقتنا تبذل قصارى جهدها لمنع الاعتداءات على سلامنا وأمننا من خلال ارتفاع مستوى سطح البحر من خلال إجراءات التكيف مع تغير المناخ. ويتم ذلك إلى أقصى حد ممكن بالموارد المحدودة المتاحة لنا. ومع ذلك، هناك حدود لما يمكننا كمنطقة أن نتكيف معه.

ويجب علينا كمجتمع دولي أن نقوم في الوقت نفسه بتخطيط وترتيب منظومة لمعالجة الخسائر والأضرار التي لا مفر منها، التي

تؤدي إلى اجتثاث سلامنا وأمننا. وهذا يدعونا إلى تقديم حلول منصفة تتماشى مع الالتزامات والحقوق الدولية للبلدان في معالجة القضايا الصعبة بطريقة منهجية، مثل النزوح بسبب تغير المناخ، بما في ذلك معاملة لاجئي المناخ. ومن شأن وجود خطة ونظام دوليين حقيقيين للتصدي لمثل هذه العوامل المعطلة للسلام والأمن الدوليين والمتصلة بتغير المناخ أن يسمح باستمرار صونهما.

وإذ نمضي قدما، نحث مجلس الأمن على العمل عن كثب مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالدخول في نهج منسق لمعالجة هذا الشاغل المشترك للبشرية وإيلاء الاهتمام الكافي للعواقب الإنسانية الناجمة عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وستواصل منطقة الجماعة الكاريبية سعيها لتحقيق العدالة المناخية، وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في حماية سلامنا وأمننا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل توفالو.

السيد فاليفو (توفالو) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. كما أشكر مالطة على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

أقف هنا اليوم كتذكير حي بأن المسائل التي تجري مناقشتها أساسية لحياة أبناء شعبي وسبل عيشهم. إن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره وعواقبه ليست مجرد أفكار أو إحصاءات تقرأ في البيانات. وبالنسبة لتوفالو والعديد من زملائنا من الجزر الصغيرة والبلدان النامية، تلك هي الحقائق التي نواجهها كل يوم. وبالنسبة لنا، فإن التهديدات التي يمثلها ارتفاع مستوى سطح البحر لسيادتنا وكيان دولتنا ليست افتراضية. فالتهديد الممتد الذي نواجهه حقيقي. وفي هذا القرن، من المتوقع أن تفقد عدة دول جزرية في المحيط الهادئ، بما فيها بلدي، توفالو، مساحة كبيرة من الأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وسيصبح بعضها غير صالح للسكن على الإطلاق. فنحن نواجه الغمر الكامل لأرضنا بمياه البحر.

إن ميثاق الأمم المتحدة ونظامنا الدولي الحالي يقومان على المبادئ الأساسية للسلامة الإقليمية. بيد أن سلامتنا الإقليمية آخذة في التآكل على نطاق ملحمي. فكيف يحافظ شعبنا على تراثه وثقافته وحقوقه؟ وما هي الالتزامات الواجبة تجاه حمايتنا وحماية سيادتنا؟

إننا لا نساهم على الإطلاق في أزمة المناخ الحالية. فجزر المحيط الهادئ قاطبة ليست مسؤولة سوى عن أقل من ٠,٠٣ في المائة من إجمالي انبعاثات الكربون الحالية في العالم، أي أقل بكثير من حيث الانبعاثات التاريخية. ومع ذلك، نحن في طليعة كارثة المناخ الوشيكة. ونواجه بالفعل العواقب الوخيمة لارتفاع مستوى سطح البحر. لقد اخترق ارتفاع منسوب مياه البحر مياهنا الجوفية ولوثها، مما تسبب في موت المحاصيل والنباتات. ونحن نفقد الشعاب المرجانية الثمينة، التي تدعم الحياة البحرية التي توفر استهلاكنا اليومي للبروتين وتضمن أمننا الغذائي العام. ويزيد ارتفاع المد والجزر من شدة العواصف التي نواجهها، ويدمر منازلنا وحقولنا. ويجري إجبار شبابنا وعائلاتنا على الانتقال، مع مغادرة البعض وتشتت مجتمعاتنا. وهذا هو الحال اليوم، والوضع سيزداد سوءا.

وما فتئت توفالو وأشقاؤنا وأخواتنا في منطقة المحيط الهادئ يدقون أجراس الإنذار في المحافل الدولية منذ عدة سنوات حتى الآن. ونحن ممتنون عميق الامتنان لدعم العديد من البلدان، التي تكلم ممثلو بعضها اليوم عن هذا الموضوع البالغ الأهمية، الذي يشكل شاغلا أمنيا خطيرا لنا. وهذا الصباح، استمعنا إلى متكلم تلو الآخر يثيرون مسألة التهديد الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر ويتساءلون عما ينبغي عمله. وطلب الأمين العام أيضا حلولا قانونية وعملية مبتكرة لمعالجة أثر ارتفاع مستوى سطح البحر على وجود الإقليم البري ذاته لبعض البلدان.

وأود أن أعرض آراء توفالو بشأن ما هو مطلوب، على النحو الذي أوجزه رئيس وزراء بلدي، صاحب المقام كاويسا نتانو. وإلى جانب الجهود العاجلة لمعالجة هذه المسائل في إطار التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، نحتاج إلى تسوية عالمية تضمن للدول القومية، مثل دولتي، وجودا دائما يتجاوز الحياة المأهولة في منازلنا الفعلية، أي تسوية تعترف بسلامتنا الثقافية ورأسمالنا البشري والاقتصادي وسيادتنا وتحميها.

وكما قالت السيدة باسيسي، مديرة شؤون تغير المناخ في جماعة المحيط الهادئ، ببلاغة هذا الصباح، فإن أي حل يجب أن يتم التوصل إليه وتنفيذه بالاشتراك مع شعوب وحكومات الدول الجزرية، لا أن يفرضه علينا الآخرون. ولتحقيق ذلك، نحتاج على وجه الاستعجال إلى حوار عالمي يعترف واقع وحقوق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواجه تهديدا وجوديا من ارتفاع مستوى سطح البحر.

وتتخذ توفالو وبلدان أخرى بالفعل خطوات هامة. وتضغط جزر المحيط الهادئ من أجل اتخاذ إجراءات في المحافل والعمليات القانونية الدولية. لقد بدأنا مشروع المستقبل الآن في عام ٢٠٢١ لاتخاذ موقف استباقي لتوفالو وسط تغير المناخ. وفي العام الماضي، وفي مناسبة أقيمت على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، أطلق رئيس وزراء جزر مارشال ناتانو، ورئيسها كابوا، مبادرة الأمم الصاعدة لسد الثغرات الحالية في الوعي والإطار القانوني والالتزام السياسي وجمع المجتمع الدولي معا لدعم دفعنا من أجل التوصل إلى حل عالمي. ولذلك، فإنني أعول على دعم الجميع في اتخاذ إجراء الآن. إذ لا يمكننا الانتظار أكثر من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر وفد مالطة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع مهم جدا، بالنظر إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر يؤثر تأثيرا مباشرا على أكثر من ٧٠ دولة، أي أكثر من ثلث المجتمع الدولي. والواقع أن هذه الظاهرة تؤثر بصورة متزايدة في كثير من جوانب الحياة الأساسية في المناطق الساحلية، والدول الساحلية المنخفضة، والدول الجزرية الصغيرة، وهو تأثر يمسّ بصفة خاصة سكان هذه المناطق. ومن المرجح أيضا أن تتأثر مجموعة كبيرة نسبيا من الدول تأثرا غير مباشر، على سبيل المثال بتشريد السكان أو عدم الحصول على الموارد أو التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي. لقد أصبح ارتفاع مستوى سطح البحر ظاهرة عالمية وبالتالي فإنه يخلق مشاكل تؤثر على المجتمع الدولي ككل. إن ظاهرة تغير المناخ وآثارها السلبية تشكل واقعا لا يمكن إنكاره. ويجب أن نعالج المسألة بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وإذا تأخرنا أو فشلنا في اتخاذ إجراءات حازمة وفورية، فستكون هناك عواقب مدمرة طويلة الأجل.

ويدعونا ميثاق الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي لكفالة أعلى مستويات المعيشة الممكنة، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان، والحلول السلمية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وهذا هو المبدأ الذي ينبغي أن تسترشد به الدول الأعضاء في اتخاذ إجراءات لحل تلك المسائل، وفقا لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول ونظمها القانونية الوطنية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى توترات في العلاقات فيما بين الدول، وهو الوقت الذي ينبغي فيه لمجلس الأمن أن يمارس الدور الرئيسي الذي أناطه به الفصل السادس من الميثاق من خلال حث الأطراف المعنية على تسوية هذه المنازعات سلميا، بما في ذلك من خلال محافل مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يركز على منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية، استنادا إلى الأدلة العلمية، التي ينبغي أن تشمل أيضا زيادة التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في معالجة هذه المشاكل. وفي حالات استثنائية، يكون من واجب مجلس الأمن اللجوء إلى الفصل السابع عندما تهدد هذه النزاعات بالإخلال بالسلام.

وينبغي أن تشمل جهود التعاون الدولي تقديم المساعدة ونقل القدرات إلى البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية، حتى تتمكن من تلبية احتياجاتها المتعلقة بالتكيف في مواجهة آثار تغير المناخ. يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى حدوث فيضانات في المناطق الساحلية المنخفضة والجزر. وتدرك غواتيمالا العواقب التي قد تترتب على هذه الأحداث في سياق قانون البحار وسيادة الدول. ولذلك، نحث الدول على مواصلة تعاونها مع لجنة القانون الدولي لتوضيح الكيفية التي يمكن بها للنظام القانوني الدولي أن يستجيب لهذه الحالات. وفي ذلك الصدد، من المهم كفالة أن يتمكن النظام القانوني الدولي من توفير

مستوى كاف من اليقين والاستقرار للدول عندما يتعلق الأمر بحقوقها السيادية، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونشدد أيضا على أهمية التدابير الوقائية والإجراءات الإقليمية، ومن الأمثلة على ذلك مبادرة التنقل المناخي لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، التي تعزز رؤية إقليمية وخريطة طريق لجمع البيانات، ونمذجة التنقل المناخي في المستقبل، وإجراء المشاورات، ووضع جدول أعمال مشترك.

وفي الختام، تؤكد غواتيمالا من جديد التزامها بالميثاق. ومن الأهمية بمكان أن نعالج فورا عواقب تغير المناخ، ويجب أن نتخذ إجراء حاسما قبل فوات الأوان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة المالطية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة، ونود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاملة.

وما فتئت أوكرانيا تشجع على اتخاذ إجراءات مكثفة ومتضافرة ترمي إلى التصدي لتغير المناخ بوصفه تهديدا عالميا للسلام والأمن الدوليين. على وجه الخصوص، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، خلال فترة ولايتها كعضو منتخب في مجلس الأمن من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، نظمت أوكرانيا اجتماعا بصيغة آريا بشأن الآثار الأمنية لارتفاع مستوى سطح البحر. من المعروف جيدا أن ارتفاع مستوى سطح البحر يقوض قدرة المناطق المنخفضة في جميع أنحاء العالم التي تفتقر إلى مناطق أعلى أيضا. وستتأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص بارتفاع مستوى سطح البحر الذي سيقوض حتما احتمالات وجودها في المستقبل. وسيواجه ما يصل إلى ٧٣ في المائة من الدول الجزرية ظروفا جافة على نحو متزايد بحلول منتصف القرن مع ابتلاع سواحلها بفعل ارتفاع مستوى سطح البحر. والمسألة لا تتعلق بالمناخ فحسب، بل بأمن تلك البلدان ذاتها والأمن العالمي على نطاق أوسع. إن تشريد الناس وتدمير البنية التحتية الحيوية والتغيرات في السواحل الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر تثير القلق البالغ في المناطق التي تعاني بالفعل من توترات سياسية واجتماعية واقتصادية، وقد تؤدي إلى تهديدات إضافية أو متزايدة للسلام والأمن.

وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن المناخ هو في الغالب ظاهرة بطيئة الحدوث تتيح لفرادى الدول الأعضاء والأمم المتحدة عموما وقتا كبيرا للتأهب والاستجابة. ولذلك، من المثير للجزع أن سلوك روسيا العدواني يضاعف النزاعات ويقوض بذلك قدرتنا على التركيز على حل التهديدات العالمية القائمة. إنه يظهر الروابط داخل هيكل الأمن العالمي، حيث أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على قدرة العالم على معالجة التهديدات المتعلقة بالمناخ بصورة فعالة. وأدت الحرب أيضا إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية، التي أثرت في معظمها على البلدان التي تعاني من الآثار الحالية لتغير المناخ، ولا سيما حالات الجفاف الكارثية والفيضانات الواسعة النطاق. وهذا يعني أنه بمجرد تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإن إجراءاتنا المتضافرة لمكافحة التهديدات العالمية مثل تغير المناخ، وحماية البلدان المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، ستكون أكثر كفاءة واستهدافا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، يطيب أن أرحب بترؤس معالي السيد إيان بورغ، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في مالطة جلسة المناقشة المفتوحة اليوم. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الوفد الدائم لمالطة، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر؛ على تنظيمه جلسة المناقشة المفتوحة بشأن مسألة تزداد في الأهمية في ظل استمرار الآثار السلبية للتغير المناخي التي قد تؤثر على السلام والأمن الدوليين. كما نود أن نعرب عن جزيل الشكر إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد تشابا كوروشي، رئيس الجمعية العامة؛ ومقدمي الإحاطات على ما تفضلوا به من بيانات قيمة.

إن العلاقة بين ارتفاع مستوى سطح البحر والسلام والأمن الدوليين علاقة معقدة ومترابطة، حيث إن استمرار ارتفاع مستويات سطح البحر قد يخلق تحديات متشابكة ومعقدة يمكن أن تمس استقرار

المجتمعات بأبعاد مختلفة سياسيا اقتصادية وأمنية؛ مما قد يؤدي إلى نشوب النزاعات. كما أن من الممكن أن يؤدي نزوح المجتمعات المحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر إلى هجرة جماعية وضغط على الموارد في البلدان المستقبلة، مما يزيد من التوترات وزعزعة الاستقرار.

وفي هذا الإطار، تؤدي الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها دورا حاسما في مواجهة هذا التحدي العالمي، حيث تتطلب معالجة ارتفاع مستوى سطح البحر بذل جهد جماعي ومنسق على المستويين الوطني والدولي للتخفيف من آثاره ومنع عواقبه المحتملة على السلم والأمن الدوليين، وإيجاد حلول مستدامة للجميع.

إن مملكة البحرين، كدولة جزرية، تؤمن أن تغير المناخ يمثل تحديا عالميا يتطلب حلولا عالمية، حيث وضعت بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، مبدأ تحقيق التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتها الوطنية، لا سيما برؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، خلال قمتي غلاسكو وشرم الشيخ للمناخ، التزام مملكة البحرين بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٦٠ عبر تبني مجموعة من الأهداف قصيرة المدى، حيث نسعى بحلول عام ٢٠٣٥ إلى تخفيض الانبعاثات بنسبة ٣٠ في المائة من خلال مبادرات إزالة الكربون، والاستثمار المباشر في تقنيات احتجاز الكربون، ومبادرات لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة ومضاعفة مصادر الطاقة المتجددة.

ومن جهة أخرى، قامت مملكة البحرين بإجراء الدراسات اللازمة لتقييم تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية، ووضع خطة طويلة الأجل تتناسب مع حجم التحديات وطبيعة المناطق ذات الأولوية المطلوب حمايتها. كما تعمل مملكة البحرين بحرص على تبادل أفضل الممارسات بالشأن البيئي والتغير المناخي، وتسخير كافة الإمكانيات من خلال تعزيز الجهود المشتركة وتبني الفرص والحلول المتقدمة للوصول إلى الأمن المناخي الذي تنشده دول العالم، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين أهمية تسخير كافة الإمكانيات وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى للإسهام في معالجة التغير المناخي لما يمثله من تحدٍ عالمي قد تترتب عليه عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناورو.

السيدة دايي (ناورو) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن – وهي مجموعة واسعة ومتنوعة تضم أكثر من ٦٠ دولة من جميع مناطق العالم.

وباسم هذه المجموعة، اسمحوا لي أولا أن أهنئ مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلم والأمن الدوليين.

يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر، بفعل تغير المناخ، تهديدا كبيرا للدول الجزرية والمجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط مستوى سطح البحر من ٢٥ إلى ٥٨ سنتيمترا على طول سواحل الدول الجزرية بحلول منتصف هذا القرن. واعتمادا على سيناريوهات درجات الحرارة المختلفة، تشير التقديرات إلى أن ما بين ١٣٠ مليون ونصف بليون شخص يعيشون في مناطق ستغمرها المياه على المدى الطويل. وسيكون ذلك مدمرا، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يعيش ثلث سكانها على ارتفاع ٥ أمتار فوق مستوى سطح البحر.

ولاحتواء هذا التهديد، من الضروري أن يعجل المجتمع العالمي بجهوده للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وأن يبقي حد ١,٥ درجة مئوية لارتفاع درجة الحرارة في المتناول. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على الدول أن تتخذ إجراءات طموحة في تنفيذها لاتفاق باريس والقرارات المتخذة بموجب ذلك الاتفاق، بما في ذلك ميثاق

غلاسكو للمناخ وخطة شرم الشيخ للتنفيذ. ويجب أيضا اتخاذ تدابير للتعجيل بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة في منع الصراعات المتأثرة بالمناخ والتصدي لها فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. ونحتاج أيضا إلى تعزيز الجهود لاحتواء العواقب الأمنية لارتفاع منسوب مياه البحر من خلال مبادرات ترمي إلى زيادة قدرة الدول على التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من أخطار الكوارث. وعلبه، نرحب بإعلان الأمين العام بشأن نظم الإنذار المبكر.

ويتفق الجميع على أن تغير المناخ يسبب أزمة متعددة الأبعاد لها انعكاسات على التنمية المستدامة، بما في ذلك النزوح المتصل بالمناخ، والأمن الغذائي، وتزايد أوجه عدم المساواة، وكلها تزيد من خطر نشوب الصراع، والتوترات المحتملة بين الدول. وعلينا أن نعترف بالصلات بين تغير المناخ وأمن الطاقة والنزوح القسري وبناء السلام والأمن البشري والتنمية وعدم المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان. والاعتراف بالعلاقة المتعددة الأبعاد بين تغير المناخ والسلام أمر حاسم لتطوير استجابات فعالة ومستدامة للتحديات التي تواجه بناء السلام. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية استثمارات صندوق الأمين العام لبناء السلام دعما لبناء السلام واستدامته فيما يتعلق بآثار تغير المناخ.

ونرحب على وجه الخصوص بالتعاون بين صندوق الأمين العام لبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة بشأن أول مشروع للأمن المناخي في منطقة المحيط الهادئ. ويمثل المشروع أول مبادرة متعددة البلدان من نوعها في منطقة المحيط الهادئ، تقترح تقييمات وإجراءات ملموسة على جميع المستويات للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وبالمثل، تعمل المنظمة الدولية للهجرة في أفريقيا مع البنك الدولي وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الإقليميين، بشأن مبادرة أفريقيا للتنقل المناخي. تستند المبادرة إلى الأدلة وتهدف إلى توليد زخم سياسي حول أجندة سياسة مشتركة وتعبئة الموارد لتنفيذ حلول شاملة وراسخة محليا لمعالجة التنقل المناخي والنزوح. وهذه ممارسة جيدة يمكن تنفيذها في سياقات أخرى.

لقد دعونا مرارا وتكرارا – وأعني مرارا وتكرارا – إلى النظر في ما يلي: أولا، تقديم الأمين العام تقارير منتظمة عن الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ؛ ثانيا، تعيين ممثل خاص معني بانعدام الأمن المناخي، يمكن أن يحسن قدرة الأمم المتحدة على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ؛ ثالثا، الوقاية والوساطة وبناء السلام المراعية للمناخ وإشراك المرأة في تلك العمليات؛ رابعا، تدريب جميع موظفي الأمم المتحدة المعنيين على آثار تغير المناخ على السلم والأمن والأزمات الإنسانية؛ خامسا، تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة بأكملها أن تتصدى لذلك التحدي في جميع المحافل المعنية وفي إطار جميع الولايات ذات الصلة. وآلية الأمن المناخي هي مثال جدير بالثناء للتعاون بين الوكالات، مما يعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحليل ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن. ونشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم آلية الأمن المناخي والتعاون معها. ونرحب بدعوة الأمين العام إلى زيادة التركيز على آثار تغير المناخ على السلم والأمن في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، ونطلب إلى مجلس الأمن أن يأخذ باقتراحاتنا للمساعدة في دفع العمل لمعالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ وما ينتج عنه من ارتفاع مستوى سطح البحر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النيجر.

السيد عثمان (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد النيجر، أود أن أهنئ مالطة على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن الدوليين. ومما يثلج صدورنا أن نرى أن عددا متزايدا من أعضاء المجلس يضعون الآثار الأمنية لتغير المناخ على جدول الأعمال خلال رئاستهم للمجلس. وهذه علامة على الاهتمام المتزايد بالموضوع وتسمح لنا بالدخول في مناقشات صريحة بشأن حقائق هذه المسألة الملحة.

وأود أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وجميع المتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية الملهمة هذا الصباح.

وتمشيا مع المبادرة المشتركة لأيرلندا والنيجر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (انظر S/2021/990)، ما زلنا نرى أن اتخاذ قرار بشأن المخاطر الأمنية لتغير المناخ سيعزز قدرة مجلس الأمن على فهم هذه الظاهرة ومعالجتها بشكل أفضل، في إطار ولايته، ويمكنه من اتخاذ إجراءات مستنيرة للتصدي لتلك المخاطر. وسيشمل ذلك تحسين جمع البيانات ورصد وتحليل آثار تغير المناخ في سياق الصراع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية.

إن تغير المناخ يعيد تشكيل عالمنا بالفعل. وفي أفريقيا، تتسبب الصدمات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر بالفعل في خسائر وأضرار، مما يجبر الناس على التخلي عن أوطانهم وسبل عيشهم بحثا عن أرض أكثر أمانا وفرص دخل جديدة.

تعد البلدان القاحلة وشبه القاحلة في حزام الساحل والقرن الأفريقي من بين أكثر المناطق ضعفا في القارة الأفريقية. كما يهدد تزايد مخاطر المناخ في عالم يشتد احترارا بزيادة تقويض بنيتنا التحتية ومزارعنا وسبل عيش شعوبنا. كما يعتبر الرعاة ومجتمعات صائدي الأسماك وصغار المزارعين من بين أكثر الفئات ضعفا، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب النزاعات حول الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تزداد ندرة والسيطرة عليها. وبحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن تؤدي الآثار المرتبطة بتغير المناخ إلى زيادة أعداد الأشخاص الذين ينتقلون إلى المدن الأفريقية سريعة النمو والتي يقع كثير منها في المناطق الساحلية المعرضة للخطر وخاصة في غرب أفريقيا. ولتجنب هذه التنقلات غير المنضبطة التي تعرض الناس لمخاطر جديدة، يجب تزويد السكان والمجتمعات التي تواجه ضغوطا مناخية بالمعلومات والموارد التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن توقيت ومقصد تنقلهم.

وبالتالي ستعمل حكومة النيجر – بالبناء على الجهود القارية للمبادرة الأفريقية للتنقل المناخي – بشكل وثيق مع المركز العالمي للتنقل المناخي لإجراء تحليل وطني متعمق لديناميات الهجرة التي يسببها تغير المناخ في بلدنا. ويتمثل الهدف من ذلك في وضع خطة رئيسية لدمج التنقل المناخي في خطط التكيف والتنمية في النيجر. وبفضل موقعنا الجغرافي الفريد وخبرتنا في استضافة اللاجئين وإدارة المشردين داخليا في بلدنا خلال السنوات الأخيرة، يعتزم النيجر الآن الاضطلاع بدور رئيسي في البحث عن حلول لعواقب الاضطراب المناخي في منطقة الساحل. لذلك السبب، تعهد الرئيس محمد بازوم، في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بمناصرة التنقل المناخي والعمل مع الدول الأخرى المتأثرة بالمثل لتشجيع اهتمام المجتمع الدولي ودعمه لهذه المسألة. كما نعرب عن تضامننا مع دول وشعوب جزر المحيط الهادئ التي تواجه تهديدات وجودية تتعلق بتلك المسائل.

إن تغير المناخ يشكل تهديدا مضاعفا للدول وللتماسك الاجتماعي، بما في ذلك في أفريقيا. وقد شهدنا الآثار العابرة للحدود الناجمة عن ضعف الدول والمخاطر التي يتعرض لها الأمن البشري والإقليمي في البلدان المجاورة لنا. ولكن في حين أن لتغير المناخ آثارا على الأمن الدولي، فإنه يشكل تهديدا لأمن ورفاه السكان وأكثر المجتمعات تضررا قبل كل شيء. لذلك يجب أن نعطي الأولوية للاحتياجات والتطلعات الإنمائية لشعبنا وأن نحميه بالاستثمارات الكافية في التكيف مع المناخ. ولأجل صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكننا الفشل في ذلك الاختبار وفقدان ثقة الجمهور. كما أن لدينا فرصة لبناء القدرة على الصمود في أفريقيا والمناطق الأخرى المعرضة لتغير المناخ، غير أنها فرصة سرعان ما ستهدر. عليه فقد حان الوقت للوفاء بالوعود التي تم التعهد بها للبلدان النامية.

فلنعمل معا لجعل الناس محورا لاستجابتنا الجماعية لأزمة المناخ. كما أن لجميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، دورا حاسما في مواجهة ذلك التحدي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد إيان بورغ، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في مالطة، على

عقد مناقشة اليوم الهامة خلال رئاسة مالطة للمجلس لشهر شباط/فبراير. وأود أيضا أن أشكر كبار الخبراء على موافاتنا بأفكارهم القيمة خلال إحاطاتهم في وقت سابق اليوم.

إن بياني يتوافق مع البيان الذي أدلى به ممثل ساموا بصفته رئيسا لتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لقد كنت في التاسعة من عمري في ذلك الوقت، لكنني ما زلت أذكر ذلك اليوم جيدا – أي ذلك اليوم الذي غمرت فيه موجات المد جزيرتي وأغرقت منزلنا. لقد كان والدي يكدس أكياس الرمل لمنع دخول المزيد من المياه إلى منزلنا. أذكر أنني كنت خائفة جدا وفكرت في أن داري – جزيرتي – كان يغرق. كان ذلك في عام ١٩٨٧ عندما غمر المد الهائل جزءا كبيرا من عاصمة بلدنا، ماليه، وتسبب في أضرار جسيمة. وبطبيعة الحال كان ذلك وقتا ما زال فيه تغير المناخ وعلومه في مهدهما. بيد أن الفيضانات التي شهدتها ماليه أعطت مصداقية للاعتقاد المتزايد بالصلات بين انبعاثات غازات الدفيئة وارتفاع درجات الحرارة العالمية وما يترتب عن ذلك من ارتفاع مستوى سطح البحر. وسرعان ما سيتضح بشكل متزايد أن العالم يواجه تحديا بيئيا خطيرا سيجعل الجزر المنخفضة من بين أكثر المناطق ضعفا.

استجابة لذلك، بادرت حكومة ملديف إلى عقد مؤتمر طارئ بشأن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر ودعت ١٤ وزيرا من الدول الجزرية الصغيرة، فضلا عن علماء ومراقبين. وكان ذلك أول اجتماع من نوعه يسلط الضوء على التهديدات التي يشكلها الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر على الجزر الصغيرة ويشير إلى الحاجة المؤكدة إلى أوسع تعاون دولي ممكن لإدارة الأزمة الوشيكة. وفي نهاية المطاف توج ذلك المؤتمر المبكر بإنشاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وإذا نظرنا إلى الوراء، فمن المدهش والمحزن من بعض النواحي، أننا بعد أكثر من ٣٠ عاما ما زلنا نتفاوض ونناقش مسألة الآثار المترتبة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وما يجب القيام به.

اليوم تقف البشرية جمعاء على شفا أزمة كوكبية ثلاثية – المسائل المترابطة المتعلقة بتغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي – التي قد تزعزع استقرار النظام الأرضي إذا لم يتم التصدي لها. وذلك شعور يردد خلاصة العرض الذي قدمته مؤخرا لجنة الأرض في المنتدى الاقتصادي العالمي في الشهر الماضي. وفي حين أن ٨٠ في المائة من جزرنا ترتفع مترا واحدا فوق مستوى سطح البحر بينما تقع ٥٠ في المائة من جميع مبانينا السكنية على بعد ١٠٠ متر فقط من الساحل فإن ارتفاع منسوب مياه البحر والظواهر الجوية العاصفة يشكلان تهديدات خطيرة لوجود الدول الجزرية الصغيرة ذاتها مثل ملديف. وقد أوضح تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بما فيه الكفاية أن الجزر المنخفضة، بما فيها ملديف، معرضة بشكل خاص للمخاطر التراكمية والمتتالية للأحداث المناخية. لكن وعلى الرغم من أننا قد نكون بلدا صغيرا، فإن حجم بلدنا لم يؤثر على عزمنا وقوتنا في أن يعلو صوتنا في الدعوة إلى المناخ بين الدول الأعضاء خاصة في الوقت الذي عقد فيه مجلس الأمن مناقشته الأولى بشأن الأمن والمناخ، قبل ١٦ عاما تقريبا (انظر S/PV.5663). ومؤخرا في عام ٢٠١٩ ذكّر وزير خارجيتنا، السيد عبد الله شهيد، المجلس بأن ارتفاع منسوب مياه البحر بمقدار مترين سيغرق ملديف بأكملها (انظر S/PV.8451).

يود وفد بلدي أن يشدد على أن النشاط البشري قد أسهم في إحداث تغييرات مفاجئة وواسعة النطاق في نظام كوكبنا. كما أن البيانات والأدلة العلمية واضحة تماما على أن آثار تغير المناخ على محيطاتنا وتنوعها البيولوجي ستزداد سوءا. لذلك يتعين على صناع السياسات أن يصغوا إلى إطار حدود الكوكب الذي دعا إليه العلماء والخبراء. وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن ترتفع مستويات سطح البحر بنحو نصف متر بحلول عام ٢١٠٠ حتى لو انخفضت انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي بشكل كبير، أو أن ترتفع إلى متر كامل إذا استمرت هذه الانبعاثات في الزيادة. ويشير هذا السيناريو إلى أن المناطق الساحلية المنخفضة مثل جزر الملديف قد تصبح غير صالحة للسكن بحلول عام ٢٠٥٠، أي بعد ٢٧ عاما من الآن. ويعني ذلك فقدان ثقافة وأسلوب حياة ومنازل وسبل عيش بنيت على مدى أجيال عديدة. وعلى المستوى

المجتمعي، سيكون لتغير المناخ تأثير متعاقب على الأمن الغذائي والمائي والصحي علاوة على تفاقم عدم المساواة بين الجنسين. وتلك هي الحقيقة المؤلمة التي نتحدث عنها – فقدان بلدنا وهويتنا نفسها، مما يجعلنا فعليا عديمي الجنسية. وبالتالي، فإن تغير المناخ يظل على رأس أولوياتنا.

لذلك السبب دأبت ملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تذكير المجتمع الدولي بأهمية الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل ١,٥ درجة مئوية. ولذلك السبب أيضا نواصل حث المجتمع الدولي على زيادة طموحاته ومواءمة إجراءاته مع ذلك الهدف.

ومن المخيب للآمال أن نسمع، على الرغم من الظروف الخطيرة التي تفرضها المخاطر المناخية، معارضة الاعتراف بدور مجلس الأمن أو تعزيزه في التصدي لتهديدات السلام والأمن المتعلقة بتغير المناخ، خاصة وأن المجلس قد أثبت بالفعل أن تغير المناخ قد أسهم في نشوب النزاعات، ولا سيما في القرارات ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٥٦١ (٢٠٢١) و ٢٥٧٦ (٢٠٢١). وتؤكد هذه القرارات ما نعرف أنه صحيح – وهو أن تغير المناخ يمكن أن يسهم في نشوب النزاعات وانعدام الأمن، بل يسهم في ذلك بالفعل.

إن ولاية مجلس الأمن واضحة، إذ يجوز له التحقيق في أي نزاع أو أي حالة قد تؤدي إلى مواجهة دولية أو قد تثير نزاعا من أجل تحديد ما إذا كان استمرار نزاع من النزاعات أو حالة من الحالات سيعرض للخطر صون السلم والأمن الدوليين. وباختصار، إن المطلوب ليس أن يحل مجلس الأمن أزمة تغير المناخ، بل أن يعترف بالمخاطر التي يشكلها تغير المناخ على السلام والأمن وأن يعالجها.

ويجب أن نتناول ذلك من منظور حماية أرواح الناس وسبل عيشهم وسلامتهم الإقليمية. ويجب أن يتجاوز المجلس إعرابه عن القلق. فلا يمكننا ببساطة أن نتحمل ما ينجم عن الإهمال والتقاعس، بل يجب أن نتخذ الآن إجراءات مجدية بروح التضامن الحقيقية. ونغتنم هذه اللحظة لنشيد بالجهود التي بذلها العديد من أعضاء مجلس الأمن على مر السنين لمناقشة هذه المسألة في المجلس. والواقع أنه من المهم أن نتساءل عما إذا كان بوسعنا تصور أن يسود السلام في مستقبل من المتوقع أن يفقد شعوبا في أجزاء كثيرة من العالم. إن التنمية العالمية ضمن الحدود البيوفيزيائية لنظام أرضي مستقر أمر ضروري. وقد أتاح البحث العلمي تقدير وتحديد وتقييم وقياس مخاطر التحولات المفاجئة على مستوى الكوكب والمجتمع الأحيائي بسبب تجاوزنا عتبات حدود الكوكب. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على رصد عتبات حدود الكوكب التي وضعها العلماء للحفاظ على حيز عمل آمن للبشرية ومراعاتها. ورصد وتقييم الآثار الأمنية المترتبة عن ارتفاع مستوى سطح البحر سيساعدنا كثيرا في اتخاذ إجراءات لمنع التوترات والنزاعات التي قد تنجم عنه.

وعلى الرغم من التحديات المتزايدة، فإن ملديف مصممة على أن تكون قدوة في التصدي للمخاطر الأمنية والإنسانية المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر. وتحتاج جميع جزرنا المأهولة بالسكان البالغ عددها ١٨٩ جزيرة تقريبا في ملديف إلى بنية تحتية ساحلية، ونعمل على حمايتها من أمواج المد والجزر وتآكل الشواطئ. والأهم من ذلك، كانت الشعاب المرجانية لدينا بمثابة حاجز طبيعي للحماية، وهذا هو السبب في أن بناء القدرة على الصمود والحفاظ على نمو نظمنا الإيكولوجية المرجانية كان باستمرار في طليعة سياساتنا. وقد تعهدنا بتحقيق الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالنظر لاشتداد آثار تغير المناخ، لا يمكن إنكار أن النساء هن اللائي يتحملن وطأة تلك التحديات، بسبب أوجه ضعفهن الكبيرة من حيث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي أوقات الأزمات هذه، ندرك أن النساء والفتيات دائما ما تتاح لهن فرص أقل للحصول على الموارد والمشاركة في سلطة صنع القرار. وفي ملديف، نعمل على تمكين المرأة وتوفير بيئات شاملة لصنع القرار. وتعمل حكومة ملديف، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، على كفالة تولي رائدات الأعمال والقيادات النسائية ريادة الحوار بشأن التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود. ونعتقد أنه من الحتمي أن يبذل المجلس المزيد من الجهود لزيادة مشاركة النساء في

جميع جوانب عمليات صنع القرار وبناء السلام، بما في ذلك باعتبارهن وسيطات ومفاوضات وقائدات لقوات الأمن.

وختاما، إن مصير وجودنا الهش يرتهن بمدى الإلحاح الذي يتصرف به العالم بشكل جماعي اليوم، ويجب ألا نتأخر. فلنكن جميعا الجيل الذي سيذكر بأنه أنقذ جيلا كاملا لم يولد بعد. ولا تزال ملديف متحلية بالشجاعة والعزم لمنع الأمواج من أن تجرف بيتنا الحبيب، ووطننا الحبيب، وثقافتنا، وتاريخنا، وجوهر وجودنا على هذا الكوكب. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على إظهار تلك الشجاعة والعزم من أجل البشرية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يتوجه الكرسي الرسولي بالشكر لمالطة على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تقر بالتهديد الذي يشكله تغير المناخ على السلم والأمن.

على نحو ما لاحظ البابا فرانسيس، إن فقراء العالم هم أشد الفئات ضعفا ويعانون بالفعل من آثار تغير المناخ على الرغم من أنهم يتحملون اقل قدر من المسؤولية عنه. ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يؤثر أساسا على سكان المناطق الساحلية الفقراء الذين ليس لديهم مكان آخر يذهبون إليه. وتظهر الآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر قبل غمر الأراضي بوقت طويل، على نحو ما يتضح من تآكل السواحل، وتسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية، وتملح التربة، وإغراق الهياكل الأساسية الحيوية. ومما يثير القلق بوجه خاص احتمال تسرب مياه البحر إلى محطات الطاقة النووية المنخفضة والمستودعات التي تحتوي على نفايات مشعة ناجمة عن تجارب الأسلحة النووية، كما هو الحال في جزيرة رونيت، مما قد يؤدي لتلوث مناطق واسعة النطاق، بما في ذلك النباتات والحيوانات التي يعتمد عليها السكان المحليون في معيشتهم.

وتتطلب هذه التهديدات وضع استراتيجيات في الوقت المناسب للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. غير أن الدول المتضررة كثيرا ما تفتقر إلى الوسائل اللازمة لاعتماد هذه التدابير. ولمعالجة ذلك، ينبغي للدول المتقدمة النمو، التي أسهمت بشكل غير متناسب في تغير المناخ، أن تجعل حصول الدول الساحلية على التمويل أسهل، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، حتى تتمكن من التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والاستجابة للخسائر والأضرار. فارتفاع مستوى سطح البحر يمكن أن يؤدي إلى زيادة ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والفقر، مما يهدد الهياكل الاجتماعية التي تعتمد على البيئة المحلية، وتشكل الهوية الثقافية، وخاصة بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين. ونتيجة لذلك، لم يعد أمام العديد من المتضررين خيار سوى الفرار من ديارهم. ومع ذلك، لا تعترف الاتفاقيات الدولية بهؤلاء المهاجرين بسبب المناخ باعتبارهم لاجئين ولا يتمتعون بأي حماية قانونية على الإطلاق. وفي حين يدعو الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الدول إلى إيجاد حلول للمهاجرين النازحين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، يجب أن يقوم المجتمع الدولي بالمزيد لتوضيح أين يمكن للسكان المتضررين الانتقال عبر الحدود وعلى أي أساس قانوني.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر من المحتمل أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى إغراق أراضي بعض الدول بأكملها. وقد أعرب مجلس الأمن بحق عن قلقه إزاء الآثار الأمنية المترتبة عن هذا السيناريو، الذي يثير مسائل قانونية تتعلق بتقرير المصير والحدود البحرية وانعدام الجنسية. ويتطلب ضمان حماية الأشخاص المتضررين مزيدا من الوضوح بشأن ما إذا كانت هذه الدول تحتفظ بسيادتها والآثار العملية المترتبة على ذلك. إن خطر ارتفاع مستوى سطح البحر يدعونا لتحمل مسؤوليتنا عن تعزيز ثقافة الرعاية التي تضع كرامة الإنسان والصالح العام في الصدارة، من خلال الالتزام الجماعي والمشترك. ويقع على عاتق الدول واجب تشجيع إدخال تغييرات في نمط الحياة والإنتاج والاستهلاك من أجل تقليص دوافع تغير المناخ والحد من التدهور البيئي والمعاناة الإنسانية الناجمة عن ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر مالطة على عقد هذه الجلسة الهامة.

تناولت الدول الأعضاء مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشير إلى أن هذه الظاهرة تؤثر بشدة على المناطق الساحلية، بما في ذلك في العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي تبطئ إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة.

وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يشكل أحد أكبر التهديدات للبقاء وفرص النمو، بل ويمكن أن يؤدي إلى فقدان بعض الدول للأراضي. وفيما يتعلق بكيان الدولة واستمراريته في حالة فقدان الأراضي، تجدر الإشارة إلى أن لجنة القانون الدولي هي الهيئة المختصة بمعالجة الجوانب القانونية للمسألة، وفقا لولايتها، التي تشمل التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني المنطبق على هذه المسألة، تتضمن صكوك مختلفة من صكوك القانون الدولي أحكاما ذات صلة بمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. وأول صك نريد أن نسلط الضوء عليه هو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لأنها إطار لتنظيم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وفي ذلك السياق، فإن نقاط الانطلاق لقياس الحيز البحري الخاضع للولاية الوطنية هي خطوط الأساس التي تقاس عادة من خط حد الجزر الأدنى على طول السواحل. وفيما يتعلق بحماية الأشخاص المتضررين من هذه الآفة، هناك عدد كبير من المعايير الدولية الرامية إلى الحفاظ على سلامة الفرد ورفاهه. وفي ذلك الصدد، ينبغي النظر بعناية فيما إذا كان من الضروري صياغة مشروع معاهدة لمعالجة هذه المسألة أو ما إذا كان يمكن تقديم حلول في إطار القانون الدولي القائم.

وفيما يتعلق بآثار ارتفاع مستوى سطح البحر على حدود الحيز البحري، تجدر الإشارة إلى أنه من حيث اليقين القانوني، يبدو من المناسب اعتبار أنه بمجرد تحديد خطوط الأساس والحدود الخارجية للحيز البحري لدولة ساحلية أو أرخبيلية على النحو الواجب وفقا لمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو ما يعكس أيضا القانون الدولي العرفي، ينبغي ألا تطالب الدول بإعادة تعديل خطوط الأساس والحدود هذه في حالة تأثير تغير مستوى سطح البحر على الواقع الجغرافي للساحل. وفيما يتعلق بآثار التغييرات في الخطوط الساحلية على طول الحدود البحرية المتفق عليها، من الضروري التأكيد على أن مفهوم التغير الأساسي في الظروف، المعروف أيضا باسم شرط بقاء الشيء على حاله، لا ينطبق على الاتفاقات الحدودية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. ويتفق كل من الفقه القانوني الدولي وفقهاء القانون البارزين على هذا الرأي. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا الصدد الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري لبحر إيجه (اليونان ضد تركيا)، بالإضافة إلى التحكيم في الحدود البحرية لخليج البنغال بين بنغلاديش والهند (بنغلاديش ضد الهند)، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الحكم الأخير، أكدت محكمة التحكيم الدائمة أن تعيين الحدود البحرية، شأنه شأن الحدود البرية، يجب أن يكون مستقرا ونهائيا لضمان علاقة سلمية بين الدول المعنية على المدى الطويل. وأضافت أنها ترى أنه لا احتمال تغير المناخ ولا آثاره المحتملة يمكن أن تعرض للخطر الحدود البحرية العديدة التي أنشئت في جميع أنحاء العالم. وينطبق ذلك أيضا على الحدود البحرية المتفق عليها بين الدول وتلك التي يقررها القضاء الدولي.

وعلى نفس المنوال، أوصت رابطة القانون الدولي، في دراستها عن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر، بتفسير لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يحبذ الحفاظ على الحقوق في الحيز البحري. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، خلصت الرابطة إلى أن مسألة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على الحدود ينبغي النظر فيها على نطاق أوسع بكثير في سياق أهمية مبدأي اليقين والاستقرار في المعاهدات، ولا سيما تلك المتعلقة بالحدود الدولية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه نظرا لتعقد هذه المسألة والجوانب السياسية والقانونية المختلفة التي تنطوي عليها، فإنها تستحق

المزيد من التحليل المتعمق من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة، في إطار الجمعية العامة، مع مراعاة اختصاص الجمعية وآراء وممارسات الدول الأعضاء والفقه الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد زيلينراث (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي. وسأدلي أيضا ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية، إذ أن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر تكتسي أهمية خاصة لجميع أنحاء مملكة هولندا، من بحر الشمال إلى البحر الكاريبي. ولذلك، أود أن أشكر مالطة على عقد جلسة اليوم، حيث أن ارتفاع مستوى سطح البحر أصبح حقيقة واقعة، وتترتب عليه آثار حقيقية على السلم والأمن الدوليين.

تتعلق النقطة الأولى بالتهديد الذي نواجهه. لا تزال هولندا محمية بشكل جيد في مواجهة البحر. غير أن خطر ارتفاع مستوى سطح البحر على المدى الطويل جسيم. من المعروف أن أجزاء كبيرة من أراضينا تقع تحت مستوى سطح البحر أو عند مستوى سطح البحر. ولسنا وحدنا. يعيش جزء كبير من سكان العالم في دلتا الأنهار الخصبة والمناطق الساحلية. وعلى مر التاريخ، شهدنا أن فقدان الأراضي يمكن أن يكون حافزا لنشوب النزاع، سواء على الموارد أو التشريد القسري أو غير ذلك من التهديدات للسلم والأمن. والمخاطر المعرضة لها تلك المجتمعات إذا ارتفعت مستويات سطح البحر بمقدار متر واحد تقريبا في القرن المقبل – وهو أمر سيحدث وفقا لتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إذا فشلنا في الحد من انبعاثات الكربون – هي مخاطر كبيرة وتستحق كامل اهتمام مجلس الأمن.

وتتعلق النقطة الثانية بما يمكننا القيام به. إذا نجحنا حقا في الحد من الانبعاثات الكربونية بقدر ما تحثنا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على القيام به، فسوف يظل لزاما علينا أن نتعامل مع درجة معينة من ارتفاع مستوى سطح البحر. وسيتعين على المجتمعات الساحلية أن تتكيف مع هذا الواقع. ولذلك، نرحب بدعوة الأمين العام المستمرة إلى إنفاق ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من التمويل العام للمناخ على التكيف. والواقع أن هولندا تنفق بالفعل ما يقرب من ٧٠ في المائة على التكيف. وتشمل الجوانب الهامة الأخرى إجراء تقييمات وافية للمخاطر وحلول لإدارة المياه لحماية الأرواح وسبل العيش، ولا سيما في الجنوب العالمي، من جانب الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة على حد سواء.

ويوفر مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالمياه، الذي سيعقد في آذار/مارس، وهو الأول من نوعه منذ ما يقرب من ٤٠ عاما وستشترك طاجيكستان وهولندا في استضافته، منبرا مثاليا لمناقشة تلك التحديات بعمق. وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج أيضا إلى تقييمات وتقارير شاملة لإجراء تحليل واف للعدد الكبير من المخاطر التي تهدد السلم والأمن فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. كلما زاد وعينا، كان بإمكاننا الاستعداد بشكل أفضل. وعلى سبيل المثال، فإن قيام لجنة القانون الدولي بإنشاء فريقها الدراسي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي أمر موضع ترحيب كبير في هذا الصدد.

إن مجلس الأمن هو جهازنا الرئيسي لصون السلم والأمن. ولذلك، يتعين عليه أن يدعو إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة عندما يكون الاستقرار في خطر، بما في ذلك في حالة المخاطر المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر. هناك الكثير على المحك، كما قال الأمين العام هذا الصباح.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ وفدكم، سيدتي الرئيسة، على تولي مالطة رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكره على عقد مناقشة اليوم المفتوحة في الوقت المناسب تماما.

بالنسبة لبلد ساحلي منخفض مثل بنغلاديش، يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا وجوديا لحياة وسبل عيش سكان المناطق الساحلية. ويمكن أن يؤدي مجرد ارتفاع متر واحد في مستوى سطح

البحر إلى غمر مساحة كبيرة من بنغلاديش وربما تشريد أكثر من ٤٠ مليون شخص بحلول نهاية القرن. وللتصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد التي يشكلها تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، اعتمدنا سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة. ومع ذلك، فإن تلك التدابير على الصعيد الوطني سيكون لها تأثير ضئيل، أو لن يكون لها أي أثر على الإطلاق، إذا ظلت الاستجابة العالمية لارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره المتنوعة بطيئة وغير كافية.

وأود أن أشاطركم بعض الأفكار المحددة بشأن موضوع اليوم.

أولا، إننا نعتبر ارتفاع مستوى سطح البحر عاملا مضاعِفا للمخاطر قد يؤثر على مختلف أبعاد الأمن البشري، لا سيما في البلدان المعرضة لتغير المناخ. وقد يتسبب في مخاطر جديدة أو يزيد من تفاقم المخاطر القائمة من خلال تقويض الأمن الغذائي وأمن الطاقة والمياه، بل في فقدان الأراضي الوطنية. إن الفهم الواسع لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن والاعتراف بها أمران حاسمان لاتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بروح التضامن والتعاون الدولي.

ثانيا، هناك العديد من التهديدات الأمنية الخطيرة التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك نزوح الأشخاص المتضررين. ففي بنغلاديش، ينزح كل عام ما متوسطه ١١٠ ٠٠٠ شخص من المناطق المنخفضة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره السلبية المتعددة الأوجه على المياه والتربة والنباتات والحيوانات، على سبيل المثال لا الحصر. ويؤدي ذلك إلى تفاقم التحديات الاجتماعية، بما في ذلك في إدارة السكان، وبنية الإسكان والضمان الاجتماعي في البلدان المتضررة. إن وجود ١,٢ مليون لاجئ من الروهينغيا في الجزء الجنوبي من بلدي يزيد من تفاقم الحالة في بنغلاديش التي تعاني بالفعل من ندرة شديدة في الأراضي. ونحن بحاجة إلى إطار قانوني ملموس وآليات استجابة فعالة لمعالجة قضية النزوح القسري للناس. وخطة عمل الأمين العام بشأن النزوح الداخلي بمثابة فرصة هامة لتكثيف العمل والعزم بشكل جماعي من أجل التصدي للنزوح الداخلي المتصل بتغير المناخ.

ثالثا، يتعين التصدي بطريقة شاملة للمخاطر وأوجه الضعف الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك من خلال تدابير تسهم في التخفيف والتكيف. وفي ذلك الصدد، فإن التمويل المناخي، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات أمور حاسمة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتعزيز التدابير الرامية إلى دعم البلدان الضعيفة. ونرحب بصندوق الخسائر والأضرار الذي أنشئ في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم الاستجابة العالمية للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة من العلماء وصانعي السياسات والأشخاص المتضررين من تغير المناخ، فإن الإجراءات الرامية إلى تجنب الكوارث المناخية ما زالت غير كافية على الإطلاق. وللأسف الشديد، هناك وضع إنكار مستمر، ففي حين أن دولا مثل بنغلاديش ليس لها دور تاريخي في تغير المناخ أو في العوامل التي تسهم في ارتفاع مستوى سطح البحر فإنها لا تزال تعاني من أسوأ العواقب.

وفي ضوء ذلك، نعتقد أن مشروع القرار المقبل في الجمعية العامة الذي يلتمس فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لتغير المناخ خطوة حاسمة لكفالة العدالة والإنصاف فيما يتعلق بالمناخ لشعبنا. ونحث جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها لهذه المبادرة التاريخية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): أود في البداية، أن أرحب بمعالي وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة لجمهورية مالطة، وأن أُهنئه بتولي بلاده رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن الشكر الجزيل لدعوة مالطة إلى عقد هذه الجلسة الهامة المتعلقة بمناقشة ارتفاع مستوى سطح البحار وآثاره على الأمن والسلم الدوليين، حيث تعقد هذه الجلسة في ظروف دقيقة وبالغة الحساسية والأهمية وذلك لما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات بيئية متزايدة تحتم تضافر

الجهود الدولية لإيجاد حلول بناءة تسهم في معالجتها، وتحمي الفئات المعرضة للتهديدات البيئية وارتفاع مستوى البحار من التبعات الوخيمة التي قد تتعرض لها من جراء تدهور الأوضاع البيئية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية دوما على أهمية التعامل مع تحديات التغير المناخي، وآثاره في التنمية المستدامة بمحاورها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبلا شك أن توحيد جهود المجتمع الدولي لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس يعد نهجا متوازنا في التخفيف والتكيف، حيث أن ظاهرة ارتفاع مستوى البحار تعد من أكبر آثار التغير المناخي التي يواجهها الجميع خاصة الدول النامية والدول الأقل نموا، وللوقاية من الظاهرة يجب العمل معا للتخفيف من آثارها والتكيف مع نتائجها المحتملة.

وقد أطلقت المملكة العربية السعودية، مبادرتيّ "السعودية الخضراء" و "الشرق الأوسط الأخضر"، اللتان تهدفان إلى التعامل مع تحديات التغير المناخي وذلك من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون والتشجير وتأهيل الأراضي وحماية الشعب المرجانية، ليس على مستوى المملكة فحسب، بل على المستوى الإقليمي أيضا.

أما فيما يتعلق بالتخفيف من الانبعاثات، فهناك ثلاث ركائز أساسية لتحولات الطاقة، هي أمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية، والتغير المناخي والتي يتحتم علينا تحقيقها بمساواة واعتدال، دون الإخلال بأي منها، والتأكد من شمولية الحلول والتقنيات، وتوفير التمويل لجميع الحلول المتاحة والواعدة، والتركيز على الانبعاثات دون تمييز لأي نوع من مصادر الطاقة.

من هذا المنطلق، تتبع المملكة نهجا متوازنا لتخفيف الانبعاثات والوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات بما يتوافق مع خططها التنموية، وتمكين تنوعها الاقتصادي، دون الإضرار بسلاسل الإمداد، مع الحرص على تطوير التقنيات التي تسهم في الحد من الانبعاثات بالتعاون مع مختلف الدول في هذا المجال.

وانطلاقا من إدراك المملكة لأهمية رفع سقف التوقعات المأمولة في التصدي للتحديات البيئية المرتبطة بالتغير المناخي خصوصا في العقد الحالي، رفعت المملكة مستوى إسهاماتها المحددة وطنيا، بتخفيض الانبعاثات بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنويا، بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يعادل أكثر من ضعف ما أُعلِن عنه سابقا في عام ٢٠١٥، كما أعلنت عن سعيها الطموح في الوصول إلى نقطة الحياد الصفري في عام ٢٠٦٠، وفق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، إضافة إلى انضمام المملكة إلى التعهد العالمي الذي يستهدف تخفيض الانبعاثات العالمية للميثان بمقدار ٣٠ في المائة من مستويات ٢٠٢٠. كما تؤكد المملكة على أهمية الحلول المتوازنة بين التخفيف والتكيف بالتعاون الدولي في ضخ الاستثمارات في كلا الجانبين لتعزيز الاقتصاد العالمي والتعامل مع تحديات المناخ، وتعافي الاقتصاد العالمي.

وفي المقابل لا تقل عملية التكيف عن التخفيف، فبينما العالم يركز على أعمال التخفيف، لا بد له في الوقت نفسه من التكيف مع درجات الحرارة المستهدفة في اتفاق باريس، المحصورة ما بين درجة ونصف ودرجتين، خصوصا في الدول النامية والدول الأكثر تعرضا للتغير المناخي. إذ تسهم أعمال التكيف في بناء بيئة أكثر تحملا للتغير المناخي، واستمرار التنمية المستدامة، مع التخفيف من الانبعاثات في الوقت ذاته. وتجدر الإشارة إلى أن من أهم مخرجات الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هو إطلاق برنامج غلاسكو – شرم الشيخ الذي يهدف إلى تعزيز قدرات التكيف، ويوطد القدرة على التحمل، ويحد من آثار التغير المناخي، في نطاق درجات الحرارة المستهدفة في اتفاقية باريس، وتحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب مع القدرات والظروف الوطنية المختلفة.

وأخيرا، تحرص المملكة على تعزيز موضوع التكيف، لأهميته وموافقته لمشاريع المملكة مثل مبادرة السعودية الخضراء التي تهدف إلى زراعة ١٠ مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة بما يعادل إعادة تأهيل ٤٠ مليون هكتار من الأراضي، وإلى زيادة المناطق المحمية إلى أكثر من ٣٠ في المائة من إجمالي المناطق البرية والبحرية، بالإضافة إلى الجهود المحلية البارزة مثل إقامة محمية الملك سلمان بن عبد

العزيز الطبيعية والتي تغطي ١٣٠ ألف كيلومتر مربع شمال المملكة، وتهدف إلى استعادة النظم البيئية والحفاظ على الحياة البرية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، وبالنيابة عن حكومة جمهورية هايتي، اسمحوا لي أن أهنئ الرئاسة المالطية لمجلس الأمن على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن التحديات المحددة المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلام والأمن الدوليين.

تشعر حكومة جمهورية هايتي بسرور بالغ لأن هذه الجلسة، التي تأتي في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات في لشبونة، تعقد في لحظة محورية قبل الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة.

تواجه جمهورية هايتي، على غرار جميع الدول الجزرية النامية، العديد من التحديات المتمثلة في ندرة الموارد والكوارث الطبيعية والأزمات الإيكولوجية والصدمات الاقتصادية الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر، نتيجة لتغير المناخ، يعوق التقدم الذي تحرزه الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو التنمية المستدامة.

تظهر البحوث العلمية الحالية أن تغير المناخ سيؤدي إلى ارتفاع كبير في مستويات سطح البحر في بعض مناطق العالم. وقد ارتفعت مستويات سطح البحر بالفعل بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ سنتيمترا خلال القرن الماضي. وسيؤدي الاحترار العالمي إلى تسريع هذه المعدلات، مع ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ٥٠ سنتيمترا بحلول عام ٢١٠٠. وبالتالي فإن ارتفاع مستوى سطح البحر هو أكبر تهديد وجودي للبلدان الجزرية والساحلية. وتجبر هذه الظاهرة الناس على التخلي عن أماكن إقامتهم بحثاً عن ملجأ في أماكن أخرى، مما يؤدي إلى هجرة قسرية وتحركات سكانية واسعة النطاق.

ويؤكد مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية بأن ارتفاع مستويات سطح البحر والآثار الضارة الأخرى لتغير المناخ تشكل مخاطر كبيرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتمثل أكبر تهديد لبقاء واستدامة العديد منها، لا سيما من خلال فقدان الأراضي. وأخطر الآثار المادية للارتفاع التدريجي في مستوى سطح البحر على الأراضي المنخفضة الساحلية هي غمر الأراضي الرطبة والأراضي المنخفضة، والتشريد، وتآكل السواحل، وزيادة التعرض للأضرار الناجمة عن العواصف الساحلية والفيضانات، وتملح المياه السطحية والمياه الجوفية.

وهذه ليست مسألة بيئية فحسب، بل هي أيضا مسألة تتعلق بأمن هؤلاء السكان وبقائهم. ومن المسلم به أن تغير المناخ وعواقبه الضارة يشكلان تهديدا للسلامة الإقليمية للجزر وأمنها وسيادتها، بل وحتى لوجودها ذاته، بسبب غمر الأراضي الموجودة وفقدان التراث البحري. وحتى البلدان المتقدمة النمو لم تسلم من هذه الظاهرة التي أصبحت واسعة الانتشار على نحو متزايد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تخلق توترات اجتماعية داخل البلد الواحد، وتشعل النزاعات بين الدول المتجاورة.

وفي هايتي، تشكل عواقب تغير المناخ تهديدا مباشرا للمجتمعات الساحلية المكتظة بالسكان في الجزيرة ولاقتصاداتها. كما أن الزيادات المتوقعة في متوسط مستوى سطح البحر ودرجة حرارة سطح البحر، لها آثار على معظم القطاعات الاستراتيجية في البلد، ولا سيما صيد الأسماك والزراعة والسياحة، ناهيك عن صحة سكاننا ورفاههم. وبالإضافة إلى مصادر الضغط والقلق القائمة، هناك أيضا المصادر المتعلقة بتقلب المناخ وتغيره، التي من المرجح أن تزيد من تفاقم تدهور المنطقة الساحلية الهايتية – ومن هنا تأتي الحاجة إلى وضع توصيات لحماية أشجار المانغروف والنظم الإيكولوجية البحرية، فضلا عن السياحة الساحلية والبنية التحتية الزراعية.

وتبين جميع الحقائق المتعلقة بأثر ارتفاع مستوى سطح البحر التي وصفتها أن مسائل المناخ لها آثار ملموسة على الأمن والسلام الدوليين. فالأمن متعدد الأبعاد، وهو اليوم يتجاوز المسائل العسكرية التقليدية ليشمل ما يسمى بالتهديدات الجديدة للسلام، وهي أكثر انتشارا

وأكثر تجزؤا وكثيرا ما تكون ذات طابع اجتماعي أكثر منها عسكري. إن الأمن البشري شرط أساسي للسلام والتنمية. ولذلك، يجب أن تكون إدارة الأمن، بجميع أبعادها، جزءا من نهج عالمي يتحدى النزعة الانفرادية ويستفيد من قوة الترابط.

وتأمل حكومة هايتي أن تسفر هذه المناقشة الغنية بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلام والأمن عن استنتاجات وتوصيات تستخدم استخداما جيدا لتعزيز الحوار بشأن هذه المسألة الحاسمة بالنسبة لمستقبلنا المشترك والسلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية، التي تتعرض استدامتها وبقائها للتهديد اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة لمجلس الأمن. يهنئ وفد سيراليون مالطة على انتخابها لعضوية مجلس الأمن وتوليها الرئاسة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المهمة.

تدرك سيراليون الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن، وترحب بالمناقشة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلام والأمن الدوليين. نظرا للوعي الشديد بضعف الدول، ولا سيما الدول الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أمام تغير المناخ، أعطت سيراليون، في سعيها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، الأولوية للنظر الجاد في الأمن المناخي ومخاطره والمشاركة القوية في مسائلهما بوصف ذلك ضرورة حتمية.

وفي المشاورات الجارية داخل الجمعية العامة للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، وهي مبادرة تقودها فانواتو وسيراليون عضو أساسي فيها، تم الاعتراف على النحو الواجب بالتحدي غير المسبوق المتمثل في الأبعاد الحضارية لتغير المناخ، الذي يتطلب استجابة فورية وعاجلة. ويجب أن تكون تلك الاستجابة شاملة ومتعددة الأبعاد، وأن تتخذ نهجا يقوم على إشراك الأمم المتحدة برمتها للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

وتلاحظ سيراليون الجهود المستمرة لمواصلة مشاركة مجلس الأمن بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ، لا سيما بعد تصويته في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ على مشروع القرار المواضيعي الوارد في الوثيقة S/2021/990، الذي اقترحته أيرلندا والنيجر. ولذلك، فإننا نعترف بالعمل والجهود المبذولة الرامية إلى إدراج العبارات المتعلقة بتغير المناخ في الوثائق الختامية الخاصة ببلدان ومناطق بعينها.

إننا ندعو إلى اتباع نهج بشأن تغير المناخ يشمل المسائل المتصلة بقضايا معينة والمسائل المواضيعية، مع ملاحظة التطورات التي حدثت عام ٢٠٢٢، بما في ذلك المخاوف المعلنة من أن تغير المناخ هو عامل مضاعف للمخاطر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن. وبعد أن وافق مجلس الأمن على ضرورة مكافحة تغير المناخ، يجب أن يتحد حول الدور الذي يجب أن يضطلع به في التصدي للتهديد في إطار ولايته وفي الظروف المناسبة.

وفيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، يجب أن يولي مجلس الأمن الاهتمام المناسب للمخاطر والتهديدات التي يمكن تحديدها فيما يتعلق بأمن المناخ المرتبط بالمحيطات، بما في ذلك فقدان الأراضي، والعواقب الإنسانية المصاحبة لها، وسيادة الدول، وكيان الدولة، وتعيين الحدود البحرية والنزاعات.

ولذلك، ترحب سيراليون بدراسة لجنة القانون الدولي لموضوع ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. والدراسة التي أجرتها اللجنة، وهي دراسة ذات طابع قانوني، تجسد التآزر الحاسم الذي يمكن تطويره من خلال نهج يشمل الأمم المتحدة بأسرها في إطار الآليات الوقائية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن التزام سيراليون بمواصلة المشاركة البناءة بشأن تغير المناخ والسلام والأمن، بما في ذلك الأمن المناخي المتصل بالمحيطات، مع الإشارة إلى الصلة

المتعلقة ببناء السلام ومعالجة الهشاشة والآثار المحتملة غير المتناسبة على النساء والأطفال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة اليابان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق الوفدان الصيني والروسي، وردت الإشارة إلى تصريف المياه المعالجة من خلال النظام المتقدم لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية في البحر. لن توافق اليابان أبدا على تصريف مثل هذه المياه في البحر ما لم تستطع التقيد بالمعايير التنظيمية، وعلى أساس المعايير الدولية. وما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والخبراء الدوليون يستعرضون جهودنا هذه، وسيستمر هذا الاستعراض. وستتخذ اليابان التدابير المناسبة قبل بدء تصريف هذه المياه، مع مراعاة ملاحظات الاستعراض الذي سيُجرى قبل التصريف، وسيكون مستوى تركيز المياه المراد تصريفها أقل بكثير من المعيار التنظيمي. وقد شرحت اليابان المسألة للمجتمع الدولي بطريقة شفافة للغاية، استنادا إلى أدلة علمية، وستواصل القيام بذلك.

وبوصف اليابان أحد آخر المتكلمين فإنها تشكر وتهنئ مالطة مرة أخرى على تناولها موضوعا مهما مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره على السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أعلم أن الجميع ربما يكونون جائعين، ولكن نظرا لأهمية المسألة قيد النظر أود أن أدلي ببيان آخر ردا على البيان الذي أدلت به ممثلة اليابان بشأن تصريف اليابان للمياه الملوثة نوويا في البحر. نود أن نوضح موقفنا بمزيد من التفصيل. فكما هو واضح للجميع، موضوع مناقشتنا اليوم هو الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر. لا يسع المرء إلا أن يتخيل أنه إذا كان ما يرتفع هو بحر شديد التلوث النووي فإن الآثار ستكون أكثر دراماتيكية والتداعيات السلبية ذات مدى أبعد. هذا هو السبب الرئيسي وراء إعراب الصين عن القلق. لقد أكدت اليابان أنها ستطلق ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف طن من المياه الملوثة نوويا في المحيط الهادئ في الربع الأول من هذا العام. تحتوي المياه الملوثة من فوكوشيما على أكثر من ٦٠ نوعا من المواد المشعة، ويُقدر أن يستمر هذا التصريف لمدة تصل إلى ٣٠ عاما.

إن تصريف اليابان للمياه الملوثة نوويا في البحر سيعرض للخطر الشديد البيئة البحرية العالمية والنظم الإيكولوجية وحياة وصحة الناس في جميع البلدان. ولذلك فإن هذه ليست بأي حال من الأحوال مسألة خاصة باليابان. لقد أعربت البلدان المجاورة لليابان والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ وأصحاب المصلحة الآخرون عن قلقهم البالغ إزاء قرار اليابان الخاطئ هذا. وتعالت داخل اليابان أيضا أصوات تعارض ذلك بقوة.

ومما يؤسف له أنه لا يزال يتعين على اليابان حتى الآن أن تقدم تفسيرات تستند إلى العلم وذات مصداقية بشأن المسائل الرئيسية، مثل شرعية برنامجها للتصريف، وموثوقية بياناتها عن المياه الملوثة نوويا، وفعالية نظم المعالجة، وأوجه عدم اليقين المتعلقة بالأثر البيئي، كما أنها لم تجر مشاورات كاملة وذات مغزى مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المجاورة. ولا يزال يتعين على المنظمة الدولية ذات الصلة أن تُكمل تقييما لبرنامج اليابان للتخلص من النفايات، ناهيك عن توصلها إلى استنتاجات ملموسة. وفي ظل هذه الظروف، ظلت اليابان عازمة على إقرار برنامج تصريف المياه الملوثة نوويا بالقوة وعجلت بالاستعدادات لتصريفها. ومثل هذا السلوك غير مسؤول على الإطلاق. لقد أشارت اليابان إلى أن المياه الملوثة نوويا بعد المعالجة هي غير ضارة على الإطلاق، وهو ما أجده موضع شكوك كبيرة. فإذا كان هذا هو الحال حقا فمن الممكن تصريف هذه المياه في مكان آخر، بما في ذلك الأنهار أو البحيرات داخل اليابان. تحث الصين اليابان على أن تأخذ على محمل الجد الشواغل المشروعة لجميع الأطراف وألا تعطي نفسها حق الشروع في تصريف المياه الملوثة نوويا دون التشاور

أو الاتفاق مسبقاً مع البلدان المجاورة وأصحاب المصلحة الآخرين والمنظمات الدولية ذات الصلة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى متابعة هذه المسألة الهامة عن كثب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنضم إلى اليابان في شكر رئاسة مالطة على عقد هذه الجلسة الهامة، التي يمكن فيها للبلدان أن تركز على مسألة لها آثار على المستقبل المشترك للبشرية ورفاهها.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.